جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم المحاسبة والتمويل

أثر الرقابة الداخلية علي جودة التقارير المالية
The impact of internal control on financial reports quality

دراسة حالة (مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية)

بحث تكميلي لنيل درجة بكالوريوس في المحاسبة والتمويل

إعداد الطلاب:

1- عبد الفتاح محمد محمد.
2- إبراهيم عوض الكريم علي محمد.
3- محمد الفاتح عبد العزيز.
4- الصادق شمين عبد الله .
5- عارف علي حسن.

أشراف د. زهير أحمد علي

1437 هـ

2016 م

الإهـــــــــداء

اهدي إلى كل من ساهم في تعليمي

اهدي إلى كل من كان لهم الفضل علي

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من اجل دفعي إلى طريق النجاح الذي ساعدني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر

أبي العزيز

إلى كل من هي شمعة تذوب لتنير دروب الآخرين ... لمن هي زهرة تذبل لتفوح برائحة الياسمين ... لمن هي العطاء الذي يفيض بلا حدود ... لمن هي رمز يجسد الكفاح والخلود

أمي العزيزة

إلى من علموني حروفا من ذهب ... وكلمات من درر .. وعبارات أسمى وأجلى عبارات في العلم ... لمن صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة لتنير لنا مسيرة العلم والنجاح

أساتذتي الأجلاء

إلى الذين أحبهم ومن اجلهم تهون الصعاب وبقربهم تكتمل السعادة

أخواني وأخواتي

إلى الذين كانوا معي وسيظلون في ذاكرتي معي مدى العمر ...

زملائي

أليكمجميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

الشكـــــــر والعـــــــــــرفـان

الشكر أولاً وأخيراً لله عز وجل

هاهي سفينة العلم ترسي على شواطئ بحور العلم والمعرفة

معلنة عن انتهاء فترة عظيمة قضيناها عن حياتنا

في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة

نحن في هذا اليوم باحترام وإجلال أمام من جعلونا

نشعر أن بدوا خلنا طموح يقود في طريقنا ألف شمعة

نقف أمامهم فتظفر العين دمعة حزن وترسم على الشفاه

ابتسامة أمل ينطق القلب قبل اللسان بعد حروف تعلمناها

شكراً وتقديراً فهمنا كتبنا فلن وكلما حاولنا عجزنا فإذا هي أكليل من

زهور فخر والإلزام لأسماء حياة في ذاكرتنا وقلوبنا ، أسماء الثريا في القمة

الشموخ والرفعة والشرف أولئك الذين تضافرت جهودهم لإنارة سبل العلم جميعا على كافة المراحل الدراسية من سنين العمر المختلفة فليتفضل

د/ زهير أحمد علي

بقبول شكرنا لك وتقديرنا الخاص بإشرافك على هذا البحث وقيادتك لتلك السفينة التي تبحر في غياب المعرفة في ظل قيادتكم الرشيدة الحكيمة

فأصبحت فينا نموذجاً ومثالاً ً يقتدى به وسنظل

نروي سيرتكجيلاً بعد جيل

ولكم جميعا الحب والتقدير والثناء

،،، الباحثون ،،،

المستخلص

مشكلة البحث تتمثل في أهمية البحث وجود نظام رقابي جيد في المنشأة يعتبر من الأقسام الهامة حيث أن وجود نظام رقابي سليم يؤثر علي مخرجات النظام المحاسبي وهو اعتماد المراجع الخارجي علي نظام الرقابة الداخلية الالتزام بالقواعد .

وتنبع أهمية البحث إلي مفهوم الرقابة الداخلية والدور الذي يلعبه في مخرجات النظام المحاسبي وتنوير المؤسسات بأهمية نظام الرقابة الداخلية ومدي تأثيرها علي جودة التقارير المالية.

وهدف البحث إلي معرفة كفاءة نظام الرقابة الداخلية المتبع في مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ومعايير التقارير المالية.

واختبرت الدراسة الفرضيات وأهمها أن هنالك علاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية والالتزام باللوائح والإجراءات يساعد في وجود نظام رقابي جيد .

وانتهجت الدراسة المنهج الاستنباطي و الإستقرائي والوصفي التحليلي بأسلوب دراسة الحالة وتوصلت الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية كفء و جيد وأوصت الدراسة بضرورة تدريب الخريجين وتأهيلهم ليصبحوا نواة حقيقية للمراجع الداخلي والفصل بين المسئوليات والسلطات.

Abstract

The research problem is the importance of research and a good regulatory system in the enterprise is one of the important sections where a sound regulatory system affects the accounting system, which outputs the adoption of the External Auditor on the internal control system in compliance with the rules.

The importance of research on the concept of internal control and the role it plays in the accounting system outputs and enlightens the institutions of the importance of the internal control system and their impacts on the quality of financial reporting.

The objective of this research to know the efficiency of the internal control system taken in a bank savings, social development and financial reporting standards.

The study tested the hypothesis, the most important that there is a relationship between the internal control system and the quality of financial reporting and compliance with regulations and procedures helps in having a good regulatory system.

And it pursued the study of inductive and deductive approach analytical and descriptive manner the case study and the study concluded that the internal control system of the Bank of Savings and Social Development inept or good study recommended graduate training and rehabilitation to become the nucleus of the internal auditor and the separation of responsibilities and authorities.

فهرس الموضوعات

الرقم	عنوان الموضوع	رقم الصفحة
.1	الآية	(أ)
.2	الإهداء	(ب)
.3	شكر وعرفان	(ج)
.4	الملخص	(د)
.5	Abstract	(هـ)
.6	المقدمة	(1)
.7	أهمية البحث	(2)
.8	أهداف البحث	(3)
.9	**الفصل الأول**	
.10	المبحث الأول: مفهوم الرقابة الداخلية وأهميتها وأهدافها	16
.11	المبحث الثاني: مقومات نظام الرقابة الداخلية وحدودها وكيفية تقويمها	24
.12	**الفصل الثاني**	
.13	المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف التقارير المالية	31
.14	المبحث الثاني: مفهوم جودة التقارير وخصائصها والعوامل المؤثرة عليها	40
.15	**الفصل الثالث**	
.16	المبحث الأول: المؤسسة المصرفية الأولي في السودان	48
.17	المبحث الثاني: تحليل الفرضيات	59
.18	الملاحق	79
.19	الخاتمة	90
.20	المراجع والمصادر	91

المـقدمة

الإطار المنهجي.

الدراسات السابقة.

تمهيد:

نسبة لأهمية الرقابة الداخلية ودورها في اكتشاف الأخطاء والانحرافات وتصحيحها والتأكد من الالتزام بالخطط والسياسات الموضوعة فقد نبعت الحاجة إلي أهمية نظام الرقابة الداخلية من حيث أنها تغطي جانباً مهما من الجوانب المحاسبية التي تحتاج إلي إلقاء الضوء عليها لما لها من أهمية.

الرقابة الداخلية هي مجموعة من الأنظمة والمعلومات والقواعد والأسس الموضوعة من قبل إدارة المنشأة سوى تجارية، خدمية أم صناعية بهدف ضمان تسيير العمل بالطريقة السليمة لحماية موجداتها وأداء العمل بدقة مما يمكن للمهتمين من داخل وخارج المنشأة مما يمكنهم من الاعتماد علي سجلات المنشأة وتقاريرها.

تعتبر الرقابة الداخلية أحدى الأسس التي يسير عليها العمل في المنشأة مما يوجب علي المراجع التأكد من وجود القواعد الأساسية للضبط الداخلي قبل البدء في عملية المراجعة.

أن نظام الرقابة الداخلية يعد واحداً من ضمن معايير المراجعة العشرة المتفق عليها والتي تم أجازتها بواسطة اللجنة التنفيذية للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) .

مشكلة البحث:

مشكلة البحث تتمثل في أهمية وجود نظام رقابي جيد في المنشأة والتي تعتبر من الأقسام الهامة في المنشأة حيث وجود نظام رقابي سليم يؤثر إيجاباً علي مخرجات النظام المحاسبي ويعمل علي المحافظة علي ممتلكات المنشأة من أصول وخصوم وغيرها وتقيم الأداء.

وتتلخص أيضاً أن الأموال قد تستغل استغلالاً سيئاً وذلك لعدم توفر نظام رقابي جيد.

تتلخص مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:-

1. هل يؤدي توفر نظام رقابي جيد في المؤسسات ودعائمه إلي جودة التقارير المالية؟
2. ما مدي اعتماد المراجع الخارجي علي نظام الرقابة الداخلية؟
3. هل يتم الالتزام بقواعد نظام الرقابة في المنشآت؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث إلي جانبين:

أ- أهمية علمية:

1. معرفة مفهوم وأهمية ومقومات نظام الرقابة الداخلية والدور الذي يلعبه في مخرجات النظام المحاسبي.
2. كيفية تقويم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلية قبل البدء في عملية الاختبار.

ب- أهمية علمية:

1- تنوير المؤسسات بأهمية نظام الرقابة الداخلية ومدى تأثيرها علي جودة التقارير المالية.
2- توضيح ضرورة تحسين النظام الرقابي للمؤسسات .
3- تقييم وسائل الرقابة في المؤسسات.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلي الآتي:

1- معرفة كفاءة نظام الرقابة الداخلية المتبع في المؤسسات ومعايير التقارير المالية.

2تحديد أهمية تدريب الكادر وا ٍبراز دوره في ضبط وتطوير التقارير المالية.

3- معرفة الوسائل التي تتخذها المؤسسات في نظام الرقابة الداخلية.

الفرضيات:

يختبر البحث الفرضيات الآتية:

1. ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤثر سابا علي جودة التقارير المالية.
2. اهتمام المراجع الخارجي بتقويم نظام الرقابة الداخلية يؤثر إيجاباً علي نطاق الفحص.
3. الالتزام بتطبيق اللوائح والإجراءات الرقابية الداخلية يساعد في وجود نظام رقابي جيد.

منهجية البحث:

- المنهج الاستنباطي: للتعرف علي أبعاد المشكلة البحثية.
- المنهج الاستقرائي: لاختيار صحة الفروض.
- المنهج التاريخي: لتتبع الدراسات السابقة.
- المنهج الوصفي التحليلي: من خلال أسلوب دراسة الحالة.

مصادر جمع المعلومات:

1- مصادر أولية: تتمثل في الملاحظة.

2- مصادر ثانوية: تتمثل في الكتب والمراجع والرسائل الجامعية.

حدود البحث:

- الحدود المكانية: (مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية).
- الحدود الزمانية: (2012-2016م).

التعرف الإجرائي لمتغيرات البحث:

المتغير المستقل:

هي مجموعة من الأنظمة والمعلومات والقواعد الموضوعة من قبل إدارة المنشأة بهدف ضمان تسيير العمل بطريقة سليمة وحماية موجداتها وأداء عملها بدقة وكفاءة.

المتغير التابع:

تعبر عن خلو مخرجات النظام المحاسبي من الخطاء والغش ومدى سلامتها والهدف من إعدادها بصورة دورية، أبلاغ المستفيدين عن حال المؤسسات التي تهتم بمخرجات النظام المحاسبي وجودة التقارير المالية.

ثانياً : الدراسات السابقة

يعرض الباحثون عدد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بمتغيرات الدراسة وفق المنهج التاريخي.

أولاً : دراسة عثمان الشريف 2005م ([1]):-

يرى الباحث أن المشكلة الرئيسية من هذه الدراسة في تنفيذ عملية المراجعة في عدم وجود أنظمة للرقابة الداخلية أو وجود أنظمة غير فعالة (ضعيفة) مما يجعل المراجع في موقف لا يستطيع معه تحديد مدى الفحص الذي يقوم به وكمية الاختبارات التي يجيدها في حالة عدم وجود أنظمة ضعيفة للنظام الرقابي الداخلي، كما هدفت الدراسة إلي التعرف علي نظام الرقابة الداخلية داخل الهيئة القومية للكهرباء، وقام الباحث باختبار الفروض التالية، نظام الرقابة الداخلية الفعال يؤدي تضيق نطاق الفحص واختبارات المراجع الخارجي وبالتالي السرعة في انجاز عملية المراجعة، الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلاً علمياً وعملياً تلعب دوراً أساسيا في التطبيق السليم لنظام الرقابة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية بالهيئة القومية للكهرباء يعمل بكفاءة وفعالية وصف المتطلبات المهنية المتعارف عليها. توصلت الدراسة غلي نتائج: هي أن نظام الرقابة الداخلية في مؤسسات القطاع العام ضرورية للتأكد من أن أموال الدولة يتم دفعها وصرفها للأغراض المخصصة لها، أن الرقابة الداخلة تتطور تبعاً لتطور المؤسسات وكبر حجمها وذلك لإنشاء التكامل بين الرقابة الداخلية والخارجية مما يؤدي للمحافظة علي المال العام وترشيد صرفه. كما توصلت

الدراسة برفع الوعي بأهمية التطبيق السليم لنظام الرقابة الداخلية في مؤسسات القطاع العام، العمل علي الاستفادة من خبرات الدول العربية والأجنبية في الرقابة

([1]) عثمان الشريف، الرقابة الداخلية وأثرها علي نطاق فحص المراجع الخارجي، دراسة حالة الهيئة القومية للكهرباء غير منشورة (رسالة ماجستير)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

الفعالة في مؤسسات القطاع العام والاهتمام بالبحوث والدراسات في مجال الرقابة الداخلية من قبل أجهزة الدولة.

ثانياً : دراسة محمد إبراهيم 2005م (1):-

يرى الباحث أن مشكلة الدراسة تمثلت في التطور السريع في الأعمال وكبر حجمها واتساعها مع ظهور التجارة الالكترونية التي لا تعرف الحدود الجغرافية.

الرقابة الداخلية تساعد علي جودة المعلومات المحاسبية لمستخدميها سواء كانوا داخليين أو خارجيين والجهات الحكومية وغيرها، هدفت الدراسة للتعرف علي مفاهيم الرقابة الداخلية ومقوماتها الأساسية وبيان موقف المراجع الخارجي وكيفية تقيمه لها والتعرف علي المحاسبة وفروعها المختلفة مع توضيح الخصائص النوعية التي تعمل علي جودة المعلومات المحاسبية.

اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي لمعرفة أبعاد المشكلة والمنهج الاستقرائي لاختبار صحة الفروض والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة كما اختبرت الدراسة الفرضيات هي نظام الرقابة الداخلية الفعال يؤدي إلي جودة المعلومات المحاسبية، يعتمد المراجع الخارجي علي نظام الرقابة الداخلية في تحديد نوعية وكمية حجم الاختبارات التي يقوم بها والمعلومات المحاسبية الموثقة هي التي توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار كما توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها توفر نظام رقابي فعال في المنشآت مع توفر الشروط التي يجب توفرها يعطي معلومات محاسبية فاعلة يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين ويمكن الاعتماد عليها.

كما أوصت الدراسة تفعيل نظام الرقابة الداخلية بغرض تأدية لدوره كاملاً في المؤسسات، تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية بصورة جيدة مما يؤدي إلي مصداقية مخرجات النظام المحاسبي خصوصا الجودة ووجود كادر مؤهل علميا وعملياً .

دراسة نور الشام محمود 2006م (1):-

(1) محمد إبراهيم سعد النعيم، 2005م، أثر الرقابة الداخلية علي جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

يرى الباحث أن مشكلة البحث الرئيسية تتمثل في ضعف طرق ووسائل الفحص والتقويم وعدم كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية مما يؤدي إلي وجود خلل في الأداء المالية.

كما هدفت الدراسة التعرف علي مفهوم رأس المال ودعائم الرقابة الداخلية ومدى تأثيرها علي الأداء المالي في المنشآت، كما اعتمدت الدراسة علي اختبار الفروض الآتية: المراجعة الداخلية الفعالة ذات أثر ايجابي في تقويم الأداء المالي المصرفي، التأهيل العلمي والعملي واستخدام الأساليب الحديثة يساعد في ترقية أداء المراجعة ونظام الرقابة الداخلية الفعال يقلل من نطاق فحص المراجع الداخلي لاختيار صحة هذه الفرضيات قام الباحث باستطلاع عدد من الجهات ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث وتوصل إلي النتائج نظام الرقابة الداخلية الفعال من حيث موقعه ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف يساعد في تنويع الأداء المالي. ويقلل فرص الاختلاس والغش والتزوير والحفاظ علي أموال وممتلكات المصرف، ضرورة رفع مستوى التأهيل الأكاديمي والفني بالإضافة للوسائل الحديثة مثل الحاسوب والمراجعة الداخلية كما وصت الدراسة بتدريب العاملين علي الأساليب الحديثة في مجال الرقابة الداخلية، ضبط الأداء المالي داخل المنشآت.

([1]) نور الشام محمود حسن عبد الله، (دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا جامعة النيلين، 2006م.

رابعاً : دراسة حميدة خلف الله إبراهيم 2009م (1):-

يرى الباحث أن مشكلة الدراسة تتمثل في أن هناك العديد من المقومات والدعائم الأساسية يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية السليم. هل تتوفر هذه المقومات في المنشآت؟

- هل هناك بيئة رقابية سليمة في المنشآت محل الفحص مما تساعد في تقليل مخاطر المراجعة.
- ما هو دور الرقابة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة كما لخص الباحث أهمية البحث تتبع أنها تغطي جانباً من جوانب المحاسبة وهو نظام الرقابة الداخلية في المنشاة فعلي المراجع أن يقوم بفحصه والتأكد من فعاليته حتى يتمكن من تقليل مخاطر المراجعة وهدفت الدراسة فحص نظام الرقابة الداخلية والتأكد من فعاليته، التأكد من أن مخاطر المراجعة قد خفضت إلي المستوى الأدنى المقبول كما اختبرت الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية السليم يتميز بالآتي: دليل الإجراءات المالية المحاسبية، فصل للمهام والاختصاصات وكل ما كان نظام الرقابة الداخلية سليم وفعال أدى إلي تقليل مخاطر المراجعة كما توصلت الدراسة إلي النتائج التالية: أن نظام الرقابة الداخلية الفعال هو الذي تتوفر فيه كافة عناصر ومقومات النظام المطلوبة وأهمها الدليل وتقسيم المسئوليات والمراجعة الداخلية، كلما زادت مخاطر المراجعة وبالتالي تقل درجة وموثوقية تقرير المراجع وصدور تقرير غير مناسب مما يعرض للمسألة القانونية والمهنية، كما أوصت الدراسة كلما تبين للمراجع ضعف نظام الرقابة الداخلية تطلب ذلك من المراجع التوسع وزيادة في حجم العينة المختارة، ضرورة الالتزام بقواعد وأساسيات الرقابة الداخلية وتنفيذها.

(1) حميدة خلف الله إبراهيم ، دور نظام الرقابة الداخلية في تقليل مخاطر الراجعة، بحث ماجستير منشور، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم 2009م.

خامساً : دراسة أدبية عبد الباقي محمد سعد 2007م (1):-

الرقابة الداخلية تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في الوحدات الحكومية بهدف حمايتها وأصولها وضبط مراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها وزيادة كفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين بأجهزة الدولة علي التمسك بالسياسات الإدارية. لخص الباحث مشكلة البحث في التساؤلات وهي مقومات الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية هل تؤدي إلي ضبط الأداء المالي؟ هل أنظمة الرقابة الداخلية بوزارة المالية المقومات الأساسية المطلوبة لإنشاء نظام فعال بالوزارة؟ هل اللوائح يتم تطبيقها بصورة جيدة وفعالة لتحقيق الأهداف؟

أهمية البحث: يأتي الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية لتحقيق أهدافها وضمان صلاحيتها وذلك بحماية الصول من التلاعب والاختلاس وسوء الاستخدام، رفع مستوى كفاءة العمل كما هدف البحث إلي التعريف علي الثغرات ونقاط الضعف التي توجد بأنظمة الرقابة الداخلية، دراسة نظام الرقابة الداخلية المتبع في الوزارة وا إبداء التوصيات الخاصة بالنظام من حيث النظرية والتطبيق وتطويره. كما أختبر البحث صحة الفروض الآتية: أن نظام الرقابة السليم يحقق أعماله بصورة جيدة يتميز بالآتي: نظام تتوافر فيه الأساسية المطلوبة لإنشاء نظام فعال ومؤثر، كما توصلت الدراسة للنتائج وأهمها نظام الرقابة الداخلية بالوزارة لم تتوفر فيه جميع المقومات الأساسية المطلوبة لإنشاء نظام فعال ومؤثر، أنظمة الرقابة الداخلة لا تتفق مع كل المتطلبات المتعارف عليها، عدد المفتشين الماليين الداخلية قليل جدا مقارنة بالعمل في وزارة المالية، كما أوصت الدراسة زيادة عدد المفتشين الماليين بما يناسب حجم العمل بالوزارة.

(1) أدبية عبد الباقي محمد سعد ، نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية وآثرها علي ضبط الأداء المالي، دراسة حالة وزارة المالية 2007م، منشورة، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا.

سادساً : دراسة سآتي عثمان سآتي 2007م (1):-

يرى الباحث مشكلة الدراسة تمثل في أن التحول الذي يحدث من مراجعة تفصيلية إلي مراجعة اختباريه بعد اكبر من الدوافع لظهور نظام الرقابة الداخلية لأن اهتمام أصحاب المنشآت والقائمين علي إدارتها من جهة والمراجعين من جهة آخري أدي إلي تحسين نظام الرقابة ولخص الباحث المشكلة في التساؤلات الآتي:

هل تمثل التقارير المالية للمنشاة مصدراً أساسيا لمعلومات مستخدميها، ما مدى اعتماد المراجع الخارجي عليها.

كما تبعت أهمية الدراسة أن الرقابة الداخلية والدور التي ظلت تلعبه في الشركات وأن أجراء مراجعة تفصيلية، أصبح أمرا مستحيلاً وذلك لأن إدارة المشروع تريد أن تضمن من سلامة جميع العمليات داخل المشروع والتأكد منها أنها تسير بالطريقة المطلوبة مما يبني الخارجي فحصه عليها.

كما هدفت الدراسة إلي بيان فعالية نظام الرقابة الداخلي وآثره عن جودة التقارير المالية مع توضيح آثره في عملية ترشيد القرارات، تحديد مسئولية المراجع الخارجي تجاه نظام الرقابة الداخلية كما اختبر الباحث صحة الفرضيات وهي التي يعتمد عليها المراجع الخارجي علي نظام الرقابة الداخلية الفعال للحكم علي مصداقية التقارير المالية، التقارير المالية تمثل:

مصدرا أساسيا للمعلومات بعد أجراء الدراسة واختبار صحة الفروض توصل الباحث إلي النتائج وهي :

(1) ساتى عثمان ساتي، أثر الرقابة الداخلية علي جودة التقارير المالية ، رسالة ماجستير منشورة، تاريخ النشر 2007م، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

نظام الرقابة الداخلية الفعال ويؤدي إلي اطمئنان مجلس الإدارة، يعتمد متخذ القرار علي المعلومات المحاسبية أكثر من اعتماده علي غير المحاسبية وضعف نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلي زيادة كمية الاختبارات. كما وصت الدراسة بضرورة تقييم وتطبيق نظام الرقابة حتى يقلل من الأخطاء في الحسابات، ضرورة زيادة الاختبارات في حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية.

سابعاً : دراسة منال عبد الله دفع الله 2013م (1):-

قام الباحث بطرح مجموعة من الأسئلة لتحديد مشكلة البحث أهمها؟

هل يؤدي نظام المراجعة الداخلية بالصندوق القومي للمعاشات دوره بكفاءة وفعالية في الرقابة علي الأداء المالي؟ للإجابة تم استجلاب محاور الأثر الايجابي وهي عصارة أدبيات الدراسة الاستقرائية، الكفاءة، نطاق العمل، كفاية الموارد والمعايير المتبعة وبرزت أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه المراجعة في الرقابة علي الأداء المالي في المؤسسات الحكومية مما يتطلب توفر الخبرة والتأهيل حتى يتمكنوا من أداء واجباتهم بكفاءة. كما هدفت الدراسة إلي معرفة كفاءة وفعالية نظام الرقابة المتبع بالصندوق، والتعرف علي معايير المراجعة المتعارف عليها داخل المؤسسات الحكومية، كما اختبرت الدراسة صحة الفروض التالية: وهي ضعف الرقابة الداخلية يؤثر سلبا في الرقابة علي الأداء المالي، استقلالية المراجع الداخلي تؤثر إيجابا في أداءه مما يكون له الأثر علي المراجعة الداخلية كما انتهجت الدراسة المنهج الإحصائي وعبر أسلوب التتبع والاستقراء والاستنباط في أطار جمع وتحليل البيانات من واقع المصادر الأولية والثانوية توصلت الدراسة إلي النتائج وهي نظام المراجعة الداخلية المتبع في الصندوق القومي للمعاشات ضعيف ويفتقر لبعض المقومات الأساسية للنظام الفعال، وعدم التدريب والتأهيل المستمر للمراجعين الداخليين بالصندوق، عدم الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية وفي الاختبار تردى العمل المالي

(1) منال عبد الله دفع الله ، المراجعة الداخلة وأثرها في الرقابة علي الأداء المالي، دراسة حالة صندوق المعاشات، رسالة ماجستير، منشورة، تاريخ النشر 2013م.

والإداري وغياب الشفافية كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات وأهمها التدريب المستمر للعاملين بقسم المراجعة الداخلية، يجب الالتزام بالمعايير المهنية المتعارف عليها من قبل المراجعين الداخليين والتخطيط الجيد لعملية المراجعة الداخلية وا إشراك العاملين بإدارة المراجعة.

ثامناً : دراسة حسين قادم 2008م (1):-

تتلخص مشكلة الدراسة في أن الأموال تستغل استغلالا سيئاً وذلك لعدم توفر الحيثيات اللازمة للرقابة عليها وتجاوز عديد من القوانين مما يؤدي إلي خلل في الأداء وصيغت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية وهي : هل وجود خلل في أجهزة الرقابة الداخلية والمراجعة يؤدي إلي الوقوع في الخطأ والغش الذي يحدث من وقت لآخر، هل وجود خل في نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلي عدم المحافظة علي موارد المشروع. كما أهتم البحث أهمية الرقابة الداخلية إلي كونها وسيلة وليست غاية وتعرف الوسيلة إلي خدمة طوائف تستخدم القوائم المالية وتعتمد عليها في قدراتها، فلابد من توافر الثقة في هذه القوائم، كما هدف البحث لأهمية وجود نظام الرقابة الداخلية السليم في الأداء يعمل إلي حماية أصول وموجودات المنشأة وانجاز العمل وذلك من خلال قيام المراجعة من التأكد من صحة البيانات المحاسبية، اكتشاف ما قد يكون بالدفاتر من غش وخطأ ومراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها كما أختبر الباحث صحة الفرضيات في أن نظم الضبط الداخلي والنظام المحاسبي سليم، أن الموظفون لا ينحرفون عن السياسات والإجراءات التنفيذية الموضوعة كما انتهج البحث المنهج الاستقرائي والوصفي لدراسة حالة بنك ام درمان الوطني وطبيعة المشكلة القائمة أن وجدت، كما توصل الباحث إلي النتائج الآتية وهي: عند قياس مقومات الرقابة الداخلية في بنك ام درمان الوطني تم التوصل إلي أن النظام المحاسبي يعمل بنسبة 76% وهذا يعني أنه بصورة جيدة جداً وأن خط التنظيم أو الهيكل التنظيمي صمم ويعمل بنسبة 94% وهذا يعني أنه يسير بصورة ممتازة أما خط الواجبات

(1) حسين قادم محمد علي ، نظام الرقابة الداخلية السليم في المصارف السودانية، دراسة حالة بنك ام درمان الوطني، رسالة ماجستير ، منشورة ، تاريخ النشر ديسمبر 2008م.

يسير بنسبة 88% وهي نسبة ممتازة كما أوصت الدراسة، النظام المحاسبي الذي يتصف بالمرونة حتى إذا حدث أمر طارئ يجب أن يشتمل علي خطوات الرقابة حتى يسهل عملية المراقبة الداخلية.

تاسعاً : دراسة عوض محمد علي 2013م (1):-

يرى الباحث مشكلة البحث تتلخص في التساؤلات وهي هل يوجد نظام رقابة داخلية بالمؤسسات؟ إذا كان نظام الرقابة الداخلية مطبق في المؤسسات هل توجد به متطلبات الرقابة الداخلية التي تجعله فعال وكفء لمنع الاختراقات والتلاعب؟ هل يتم الالتزام باللوائح والإجر اءات التي تم وضعها للضبط المالي؟ كما هدف البحث إلي معرفة الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر المالية وعدم اكتشاف الأخطاء، الوسائل التي تتبعها أنظمة الرقابة الداخلية لضبط الأداء المالي ومدى التزام المؤسسات بتطبيق نظام الرقابة الداخلية كما تنبع أهمية البحث لتشمل جوانب متعددة هي أهمية أبراز مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي، أبراز ضرورة تحسين وتقوية نظم الرقابة الداخلية للمحافظة علي أصول المنشآت ولتحقيق الأهداف اختبر البحث الفرضيات التالية أهمها وجود نظام فعال للرقابة يؤدي إلي تحسين الأداء المالي، كما كان نظام الرقابة فعال وكفء قلت فرص الاختراقات والتلاعب داخل الأداء المال كما انتهج البحث المنهج التاريخي والوصفي لتتبع الدراسات السابقة واختبار الفرضيات وتوصل الدراسة إلي النتائج التالية وأهمها نظام الرقابة المتبع في الصندوق ضعيف ويفتقر لبعض المقومات الأساسية، عدم كفاءة الموارد المتاحة للمراجعة الداخلية للقيام بوظيفتها، استغلال وحدة المراجعة الداخلية بالصندوق القومي للمعاشات، كما وصت الدراسة العمل علي ضبط الحوكمة الضبط المؤسسي علي المستويات الحكومية، العمل علي بث الوعي بطبيعة المراجعة الداخلية وأهدافها ووظائفها بين العاملين.

أخيراً : نجاة علي التوم (1):-

(1) عوض محمد علي الأمين ، دور الرقابة الداخلية في ضبط الأداء المالي، دراسة حالة الصندوق القومي للمعاشات، دراسة ماجستير، غير منشورة، 2013م.

قام الباحث باستعراض المشكلة من خلال التساؤلات الآتية وهي هل ضعف نظام الرقابة الداخلية ناتج عن عدم وجود لوائح تنظم عملية الرقابة الداخلية؟ أن الكادر البشري غير مؤهل لأداء عملية المراجعة؟ أم أن هناك إغفال تام للوائح الموجودة بالمنشأة؟ كما هدف البحث إلي عرض الرقابة الداخلية وموقف مراجع الحسابات منه من الناحية النظرية إلي معرفة الرقابة الداخلية وأخيراً تطرق إلي عرض أثر تقويم الرقابة الداخلية علي أداء مراجع الحسابات كما اختبرت الدراسة الفرضيات التالية نظام الرقابة الداخلية الجيد يؤدي إلي تقليل الجهد المبذول وسرعة انجاز الأعمال، ضعف أنظمة الرقابة الداخلية الناتج عن عدم تأهيل الكادر البشري يؤدي إلي زيادة الجهد المبذول، وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية أهمها ضعف نظام الرقابة الداخلية بشركة الحبوب الزيتية، ضعف الهيكل الإداري بالشركة وعدم تطبيق سياسة الفصل بين الصلاحيات والمستويات وأهم التوصيات ضرورة تدريب وتأهيل المدراء بالهيكل الإداري لشركة الحبوب الزيتية، الفصل بين الصلاحيات والمستويات.

- **أهم ما يميز بحثنا عن الدراسات السابقة:-**

1. أن هذا البحث يربط بين الرقابة الداخلية وعلاقتها بجودة التقارير المالية، هل هي سلبية أم إيجابية ومتى يكون ذلك؟
2. أن البحث يحاول إيجاد أسباب الضعف والأثر الرقابي الخارجي لهذا الضعف.

إلا أن كل البحوث تتفق أن نظام الرقابة الداخلية هو الحل الأمثل للضعف الإداري والمالي ويؤثر علي مخرجات النظام المحاسبي.

الفصل الأول

([1]) نجاة علي التوم، تقويم مدى فعالية أنظمة الرقابة وأثرها علي عمل المراجع الخارجي، بحث تكميلي بكالوريوس المحاسبة والتمويل، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

المبحث الأول:

مفهوم الرقابة الداخلية وأهميتها وأهدافها.

المبحث الثاني:

مقومات نظام الرقابة الداخلية وحدودها وكيفية تقويمها.

المبحث الأول

مفهوم الرقابة الداخلية وأهميتها وأهدافها

لقد عرفت الرقابة الداخلية بأنها النظام الكلي للرقابة المالية أو غيرها من أنواع الرقابة ما تشمله من هيكل لتنظمي وأساليب وا ٍجراءات ورقابة مالية

داخلية أنشأتها الإدارة ضمن أهدافها المحددة للمساعدة في عملية القيام بإدارة الأعمال بأسلوب منظم واقتصادي وفعال وكف. حيث يتضمن الالتزام بسياسات الإدارة.

كما نمت الحاجة إلي نظام الرقابة الداخلية بسبب كبر حجم المشروعات وتعقد نواحيه الإدارية والمالية والتنظيمية، كما أن الاتجاه إلي دمج الوحدات الاقتصادية استدعى تجاه الاهتمام بالوظيفة الرقابية ([1]).

لعل تنظيم العمل بالمشروعات المختلفة يتطلب تقسيم أنشطتها إلي وظائف متعددة كالإنتاج، التسويق والتمويل وغيرها.

بحيث تقوم وحدات إدارية أقسام إدارات وفروع بانجاز هذه الوظائف في ضوء تحديد سلطات وصلاحيات كل وحدة منها مع وضع القواعد المناسبة لتحديد طبيعة العلاقات مما يحقق التناسق والتكامل بينها يعد تنظيم العمل علي هذا النحو يساعد في عملية الرقابة ([2]).

لا شك أن نظام الرقابة الداخلية للعميل يؤثر علي أداء عملية المراجعة فعندما يكون النظام غير فعال يتعين علي المراجع القيام باختبارات تحقق أساسية إضافية.

مفهوم الرقابة الداخلية:

يعرف نظام الرقابة الداخلية بأنه كل السياسات والإجراءات التي تبناها إدارة المنشأة لمساعدتها في الوصول إلي أهداف الإدارة المتعلقة بشكل منظم وكفء.

([1]) عبد الفتاح الصحن، مبادئ المراجعة وأسسه، الإسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعية، 1993م، ص 122.
([2]) حامد طلبة محمد أبو هيبة، أصول المراجعة، الأردن، عمان، ص26.

يقصد بها أيضا الخطة التنظيمية وجميع الإجراءات والوسائل التي تتبع داخل المنشأة والتي من شأنها المحافظة علي أصول المنشأة وممتلكاتها.

كما عرفها الأمريكي للمحاسبين القانونيين فإن الرقابة الداخلية تشمل التخطيط الإداري وكل ما يرتبط به من وسائل وا ٍجراءات تستخدم داخل المشروع وكل ما يرتبط به واختيار دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها وتنمية الكفاية في أعمالة وتنفيذ السياسات الإدارية ([1]).

أنواع أنظمة الرقابة الداخلية:-

1- الرقابة الإدارية:

عرفت بأنها خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات المتعلقة بالكفاءة التشغيلية والالتزام بالسياسات الإدارية سواء كانت برامج تدريب خاصة بأعمال أو طريقة من طرق التحليل الإحصائي لدراسة وضع المنطقة ([2]).
كما تشمل الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات التي تختص بعمليات إصدار القرار التي تؤدي إلي اعتماد العمليات والترخيص بها من جانب الإدارة لتحقيق أهداف إدارة المنشأة ([3]).
كما أن الرقابة الداخلية ليست قاصرة علي الخطة التنظيمية والإجراءات والوثائق والسجلات المتعلقة بعمليات اتخاذ القرارات والتي تقود إلي الترخيص الإداري للعمليات وهذا الترخيص يكون وظيفة إدارية ترتبط علي النحو مباشر بالمسئولية عن تحقيق أهداف المنظمة وتكون هي نقطة البدء لوضع وا ٍنشاء الرقابة المحاسبية علي العمليات وتحقيق الرقابة الإدارية من خلال تطبيق وسائل أهمها:

1-1 الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية.

1-2 التحليل الإحصائي.

1-3 الرقابة علي الجودة.

([1]) حامد طلبة أبو هيبة، مرجع سابق، ص26.
([2]) مهيب السباعي ووهيب عمرو، علم تدقيق الحسابات، عمان ، دار الصفا للنشر، 1991م، ص 242.
([3]) منصور حامد، أساسيات المراجعة، القاهرة، 1993م، ص 113.

2- الرقابة المحاسبية:

تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلي اختبار البيانات المحاسبية المثبته في الدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها ويهتم هذا النوع وسائل متعددة منها علي سبيل المثال:

إتباع نظام القيد المزدوج، إتباع المصادقات، اعتماد قيود التسوية الجردية من موظف مسئول سليم ([1]).

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين الرقابة المحاسبية بأنها نظام للمراقبات كاف وفعال مصمم لتوفير توكيدات معقولة ومناسبة ويراعى فيها الآتي ([2]):-

2-1 تنفيذ العمليات طبقا لترخيص عام ومحدد من قبل إدارة المنشأة.

2-2 لا يسمح بحيازة الأصول إلا بترخيص من الإدارة.

2-3 أن المبالغ المسجلة بها الأصول للمحاسبة عنها يجب أن تقارن مع الأصول الموجودة علي فترات معقولة ([3]).

3- الضبط الداخلي ([4]):-

يقصد به كافة الوسائل والإجراءات التي تؤدي إلي الضبط التلقائي لعمليات المشروع بصفة مستمرة كأنه العمل الذي يقوم به أحد الأفراد متمما ومكملاً لعمل فرداً آخر ومراقب له في نفس الوقت تلقائياً ويحقق تقسيم العمل الآتي:

1-منع اكتشاف التلاعب: قد يتم بسب جمع أكثر من عمل في يد فرد واحد.

2- اكتشاف الأخطاء: قد يقع فيها فرد ويكتشفها الآخر في دورة العمل والذي يقوم بإتمام نفس العملية وفي ذلك توفير لخطة الرقابة علي العملية الواحدة.

([1]) خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، عمان، دار وائل ، 2000م، ص230.

([2]) أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق ، ص84.

([3])منصور حامد، مرجع سابق، ص 113-114.

([4])حامد طلبة محمد أبو هيبة، مرجع سابق، ص33.

المجالات التي يتطلب فيها ضبط داخلي ([1]):-

أولاً : مراقبة العمليات النقدية:

العمليات النقدية هي المقبوضات والمدفوعات النقدية وتتضمن الآتي:

1. مراقبة البريد الذي يحتوى علي شيكات وحوالات أو نقدية مرسلة.
2. مراقبة البريد الصادر الذي يحتوى علي نقدية مرسلة.
3. مراقبة حركة الخزينة وجردها من وقت لآخر.
4. مراقبة المعاملات مع البنك من واقع كشوفات الحسابات المرسلة من البنوك.
5. مراقبة المتحصل عليه من المبيعات والنظام الموضوع لتحصيل المبيعات.
6. مراقبة صدق الأجور والمرتبات.
7. مراقبة نظام اعتماد الصرف.

ثانياً : مراقبة القيد في الدفاتر: وتشمل:

1- دفاتر القيد الأول.
2- قيود دفاتر الأستاذ.
3- الحسابات الإجمالية وكشوفات التسوية الجردية.
4- المستندات التي تخرج من المنشأة والتي تركز عليها.

ثالثاً : مراقبة المخازن:

ويشمل مراقبة المخازن الآتي:

1. البضاعة الداخلة والخارجة.
2. التقيد الدفتري، الشهير والجرد الفعلي.

رابعاً : مراقبة حسابات التكاليف:

([1]) عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2001م، ص161.

1-مراقبة التكاليف المباشرة من أجور ومواد ومصاريف.

2-مراقبة توزيع المصروفات الإضافية.

3-مراقبة الميزانيات النقدية.

4مراجعة التكاليف النمطية وا إيجاد الانحرافات.

خامساً : مراقبة نظم الشراء والبيع ويشمل الآتي:-

1) نظم الشراء:

1. نظم شراء وعقود الشراء الخاصة بملفات الموردين.
2. مراقبة اعتماد المشتريات وعدم مخالفتها للوائح الداخلية وتماشيها مع سياسة المنشأة.
3. أسعار المشتريات وكيفية اختيارها.

2) نظم البيع:

1-أسعار البيع وكيفية التسعير.

2-العقود الخاصة بالمبيعات.

3-إرسال البضاعة للعملاء في مواعيدها.

4-كيفية الائتمان عند البيع الأجل.

5-مراقبة فواتير البيع واذونات التصدير ([1]).

- **مدى علاقة الضبط الداخلي بالطرق المحاسبي ([2]):-**

1) علاقة الضبط الداخلي بالطرق المحاسبية منها:

1. إعداد العمليات المحاسبية عن العمليات الأخرى.
2. إعداد تقرير الإجراء باستمرار وتوزيعها.

2) علاقة الضبط الداخلي بالمراجعة الداخلية:

1-مراجعة وفحص دقة وملائمة نظم الضبط الداخلي.

2-مراجعة دورية للضبط الداخلي في التشغيل.

3-توفير الإعلام الكافي عن وجود أساليب الضبط الداخلي.

([1]) عبد الفتاح محمد الصحن، مرجع سابق، ص 161.

([2]) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص229.

أهداف الرقابة الداخلية:

لقد عرفت طرائق التدقيق Auditing Procedures Committee المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكي القانونيين AICPA الرقابة الداخلية أنها تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين علي التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة ومن هذا نستنتج أن الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية هي ([1]):

1. حماية أصول المشروع من الاختلاس.
2. رفع مستوى الكفاية الإنتاجية.
3. تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات.
4. تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات ([2]).
5. تشجيع الكفاية الإنتاجية.
6. أمداد الإدارة ببيانات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
7. الرقابة علي استخدام الموارد المتاحة ([3]).
8. التدريب والعلاقات الإنسانية.
9. المساعدة في فعالية وكفاءة أنشطة وعمليات المشروع ([4]).
10. التوفيق بين تصرفات العاملين وأهداف المؤسسة التشغيلية التي تسعي إلي تحقيقها ويمكن تحقيق ذلك الهدف في المؤسسات الصغيرة من خلال التعليمات الشفوية تحت أشراف صاحب المؤسسة مباشرة علي سير

([1]) عبد الفتاح الصحن، الرقابة والمراجعة الداخلية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001م، ص164.
([2]) يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، عمان، دار نوسة العوزان، 2000م، ص 127.
([3]) أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 81.
([4]) رزق أبو زيد، مرجع سابق، ص 206.

الأعمال علي أساس يومي إلا أن في المؤسسات الكبيرة يحقق بتحديد الاختصاصات ومهام كل موظف.

أهمية نظام الرقابة الداخلية ([1]):-

لقيت الرقابة الداخلية في السنوات الأخيرة عناية كبيرة واهتماما بالغاً من المحاسبين والمراجعين وا ٍدارات المنشآت وقد ساعد علي ذلك عدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- اتساع حجم المشروعات وتعدد العمليات وتعقدها لمدى الحد الذي أصبح من الصعب علي إدارة المنشأة التعرف علي أوجه النشاط المختلفة ونتائج أعماله عن طريق الاتصال المباشر أو الشخصي فأصبح لزاما علي القائمين بالإعمال أي إدارة المشروع الاعتماد علي وسيطة آخري تمكنهم من إدارة رشيدة.

2- من أهم الواجبات الملقاة علي عاتق القائمين علي إدارة المشروع وحماية أصوله وموجوداته هي السرقة والاختلاس والضياع أ, سوء الاستعمال، قد يترتب علي اتساع حجم المشروعات وازدياد المسؤوليات والاختصاصات الملقاة علي عاتق الإدارة اضطرت الهيئة الإدارية في المشروع غلي تفويض بعض سلطاتها واختصاصاتها إلي بعض الإدارات الفرعية بالمنشأة مثل إدارة المشتريات، التسويق والإدارة المالية.

3- أشراف الدولة المتزايد علي المشروعات والمنشأة التي بها مساس بمصالح حكومية ومرافق الدولة العامة وتعد هيئات الرقابة الحكومية كالمؤسسات العامة والهيئة العامة للموازنة.

([1]) عبد المنعم محمود، المراجعة أصولها العلمية، القاهرة دار النهضة العربية، 1985م، ص 239.

4-تحول الذي طرأ علي عملية المراجعة الخارجية علي الحسابات فبعد أن كانت المراجعة تفصيلة تشمل جميع الدفاتر والسجلات والحسابات تحولت المراجعة إلي مراجعة اختيارية انتقاديه.

المبحث الثاني

مقومات نظام الرقابة الداخلية وحدودها وكيفية تقويمها

1/ مقومات نظام الرقابة الداخلية:

يبين نظام الرقابة الداخلية الجيد علي أعمدة خمسة رئيسية وتمثل هذه الأعمدة المقومات والركائز أو الأسس ولكي يحقق نظام الرقابة الداخلية أهدافه فلابد من نجاح الخطة التنظيمية وترابطها مع النظام المحاسبي من

خلال تنظيم مسندي وبناء علي ما تقوم فإن ركائز نظام الرقابة الداخلية في المنشآت كما يلي ([1]):

1- الخطة التنظيمية الإدارية الجيدة لتحقيق فاعلية الرقابة الداخلية يجب أن تتسم الخطة لتنظيمية الإدارية الجيدة في المنشأة كما يلي:

1-1 أن تمثل الخطة التنظيمية المجموعة الإدارية والفرعية.

1-2 ضرورة الترابط بين الأهداف الرئيسية والفرعية.

1-3 وضوح خطوط السلطة والمسئولية.

1-4 مرونة وبساطة الخطة التنظيمية مع الثبات النسبي.

2- هيكل تنظيم سليم يراعي وضعه تسلسل الاختصاصات وتوضح الإدارات الرئيسية مع تحديد السلطات والمسؤوليات لهذه الإدارة بدقة تامة ([2]).

3- نظام محاسبي سليم يعتمد علي مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي باحتياجات المشروع وتصميم لدورات محاسبية مستنديه تحقق رقابة فعالة.

4- نظام مستندي دقيق:

لتحقيق فاعلية الرقابة الداخلية يجب أن يميز النظام ألمستندي بالعناصر التالية:

4-1 التنظيم ألمستندي بين التنظيم ألمستندي والحاسبي والإداري.

4-2 تحديد عدد الصور المناسبة المطلوبة إعدادها لكل عملية مستنديه لإمكان ومتابعة ور قابة.

4-3 منح ازدواج المستندات أو جميع البيانات حتى يتسنى اتخاذ القرارات السليمة.

([1]) أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 83.

([2]) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 230-231.

4-4 تقليل عدد المستندات المطلوبة لكل عملية.

5-اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة وما يتضمنه ذلك تدقيق لوظائف المشروع المختلفة ([1]).

6-رقابة الأداء في أدارت المشروع ومراحله المختلفة وذلك لتحقيق كفاية عالية ([2]).

7-المجموعة الدفترية:

هي التي تشمل سجلات القيد الأولي والنهائي بجانب القوائم المالية والتقارير المالية والتي تستهدف تسجيل عمليات المشروع وتبويبها وعرض النتائج والركائز المالية وتفسيرها.

وعند تصميم هذه المجموعة يجب مراعاة الآتي:-

7-1 مراعاة حجم المشروع وطبيعة نشاطه حتى يمكن من اختيار الطريقة المحاسبية الأكثر ملائمة.

7-2 عند تصميم دليل الحسابات بالمشروع الذي يعتمل كافة الحسابات الإجمالية والفرعية مع تبويبها وترميزها بالأسلوب العلمي الذي يتلاءم مع طبيعة المشروع ونشاطه ([3]).

2/ مكونات نظام الرقابة الداخلية ([4]):-

إسناد معيار التدقيق الدولي (315) ومعيار التدقيق الأمريكي (SAS78) إلي أن نظام الرقابة الداخلية يتضمن (5) مكونات وهي كما يلي:-

([1]) حامد طلبه محمد، مرجع سابق، ص31.
([2]) أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 85.
([3]) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص232.
([4]) الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق وقواعد وأخلاقيات المهنة، الجزء الثاني، 2008م، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين والمراجعين القانونيين، عمان.

1بيئة الرقابة وتشمل موقف روعي وا ٍجراءات الإدارة والمكلفين بالرقابة كما أنها تمثل قاعدة نظام الرقابة الداخلية التي توفر الهيكل الأساسي والضوابط لهذا النظام.

2. أنشطة الرقابة:

وهي السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان تنفيذ إجراءات الإدارة وتشمل:

2-1 معالجة المعلومات.

2-2 صقل المهام.

2-3 عناصر الرقابة الفعلية.

2-4 مراجعة وتقييم الأداء.

3. نظام المعلومات والاتصال:

يتكون نظام المعلومات والاتصال الخاص بإعداد التقارير المالية من الإجراءات والسجلات.

4. تقدير المخاطر:

وتشمل كيفية التي تحددها إدارة المنشأة والتعامل بإعداد البيانات المالية حسب أطار إعداد التقارير.

5. متابعة عناصر الرقابة وذلك بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية وتكون مستقلة بالكامل عن أي وظائف آخري لكي تحقق الالتزام بنظام الرقابة الداخلية بشكل فعال.

3/ حدود نظام الرقابة الداخلية ([1]):-

من الملاحظ أن مهما كانت الرقابة الداخلية مصممة ومطبقة بشكل جيد ومناسب إلا أنها تعمل علي تزويد المنشأة بتأكيد معقول وليس تأكيد مطلق يساعد في

([1]) رزق أبو زيد، مرجع سابق، ص 210-211.

تحقيق أهدافها ويرجع إلي ذلك إلي وجود بعض القيود التي تحدد من فعالية هذه الرقابة.

1. الأخطاء الحكمية قد تتأثر فعالية الرقابة الداخلية بسبب اتخاذ الإدارة لقرارات حكمية لا تمثل الواقع أو لأداء مهام روتينية نسبة لعدم اكتمال المعلومات أو لضيق الزمن أو لأي ضغوط آخري.
2. فهم الموظفين الخاطئ للتعليمات قد ينهار نظام الرقابة الداخلية بسبب هذا الفهم الخاطئ لتعليمات الإدارة العليا أو لارتكابهم أخطاء نتيجة الإهمال أو عدم التركيز أو الأعباء.
3. احتمال حدوث تواجد بعض الموظفين لإبطال إجراءات الرقابة الداخلية سواء كان ذلك مع طرف داخل المنشأة أو خارجها مما يؤثر علي نظام الرقابة الداخلية.
4. احتمال حدوث تجاوزات في الإدارة للإجراءات الرقابية المعتمدة لتحقيق أهداف غير قانونية أو لتحقيق مصلحة شخصية.

4/ إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية وقدير المخاطر الجوهرية تتم من خلال خمسة مراحل ([1]):

1- الحصول علي الفهم الكافي للرقابة الداخلية.
2- وضع تقرير مبدئي لمخاطر الرقابة الداخلية.
3- تصميم وتنفيذ اختبارات الرقابة الداخلية.
4- تقدير المخاطر لاكتشاف المخططة وتصميم الاختبارات الأساسية.
5- إعداد تقدير عن نتائج تقيم الرقابة الداخلية.

5/ خصائص نظام الرقابة الداخلية الفعال ([2]):-

([1]) أحمد آمين عبد الله، مرجع سابق، ص211.
([2]) أحمد حامد حجاج، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1409هـ- 1989م، ص 373-380.

يتميز نظام الرقابة الداخلية بعدد من الخصائص الأساسية التي يحدد وجودها كلها أو بعضها مدى جودة ومواطن وقوة أساليب الرقابة الداخلية بالمؤسسة وعلي ذلك الأساس يخفض المراجع من الاختبارات الأساسية المطلوبة لفحص العمليات وأرصدة القوائم المالية وخصائصها كما يلي:-

1. الفصل بين المسئوليات:

يجب علي المنشآت الفصل بين مسئوليات العاملين فيها حتى تقلل احتمال الغش أو حدوث أخطاء غير معتمدة في البيانات المحاسبية وذلك بافتراض عدم التواطؤ بين الموظفين أو أكثر في تنفيذ التلاعب أو أخفاء أي أخطاء غير متعمدة.

أن الفصل السليم بين مسؤوليات العاملين يعتمد علي الفصل بين الوظائف.

(1)الاحتفاظ بالأصل أو حيازته.

(2)الإثبات في السجلات.

(3)سلطة التصديق.

2. وضوح خطوط السلطة والمسئولية ([1]):-

يقوم بأداء والوظائف بالمؤسسة عدد كبير من العاملين وحتى يتمكن تحقيق رقابة فعالة علي كل من هذه الوظائف يجب إن يسأل صاحب الوظيفة من مجموعة محددة من الصول والخصوم أو العمليات ويمكن تحقيق ذلك من خلال تخصيص مسؤوليات محددة لإفراد معينة.

3. متابعة الموظفين:

تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية علي درجة كفاءة العاملين والتي تقع عليهم مسئولية تنفيذه بالرغم من وضوح خطط السلطة والمسئولية وصحة توزيع الوظائف طبقا لنظام الرقابة الداخلية إلا أن هذا النظام لا ينجح في تحقيق أهدافه نظرا لعدم كفاءة وأمانة العاملين.

([1]) أحمد حامد حجاج، المراجعة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ، ص 373-380.

ومن ناحية آخري قد يكون نظام الرقابة جيد وفعالا بفضل الموظفين المؤهلين و الأمناء وبجانب ضرورة توفر المؤهلات الكافية يجب التأمين علي المسئولين عن الاحتفاظ بالأصول وحيازتها ضد خيانة الأمانة ويعتبر هذا الأسلوب وسيلة وقائية ضد الغش والتلاعب.

4.سلامة السجلات وا ٍجراءات التصديق علي العمليات:

يمكن الحصول علي المعلومات عن الانجازات المحققة والتي تستخدم لمحاسبة المسئولين داخل الشركة من السجلات والدفاتر ويفضل أن تنظم هذه المعلومات طبقا لخطوط السلطة والمسئولية (محاسبة المسئولية).

5. متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية:

لم تحقق الخصائص السابق ذكرها إذا لم يلتزم العاملين بالمؤسسة بإتباع تعليمات ومبادئ نظام الرقابة الداخلية ولذلك تضع المؤسسات إجراءات التحقيق علي مدى التزام الموظفين بمواصفات الرقابة الداخلية ([1]).

6. تقيم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلية:

أن أنظمة الرقابة تضم الرقابة الإدارية، المحاسبية والخطة للضبط الداخلي تحت التدقيق وذلك من آجل تحديد نطاق عملية التدقيق.

ما يهم المراجع هو تحديد مدى الاختبارات والفحص الذي سيقوم به وفق النتيجة التي يتحصل عليها من عملية تقيم نظام الرقابة الداخلية.

إذا كانت عناصر الرقابة المحاسبية موثوق بها بدرجة تسمح للمراجع بتعديل اختبارات التحقيق لا بد من مقارنة التكلفة مع العائد في كل حالة ([2]).

([1]) أحمد حامد حجاج، مرجع سابق، ص381.

([2]) د. ثناء علي القباني، الرقابة المحاسبية الداخلية في النظام اليدوي والالكتروني، الدار الجامعية، 2003م، ص 45.

الفصل الثاني

جودة التقارير المالية

المبحث الأول:

مفهوم وأهمية وأهداف التقارير المالية.

المبحث الثاني:

جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة عليها.

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وأهداف التقارير المالية

أن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو إعداد القوائم المالية حيث تعتبر القوائم المالية الوسيلة الوحيدة لتوصيل المعلومات المحاسبية إلي مستخدميها وتشمل القوائم المالية قائمة الدخل، قائمة المركز، قائمة الأرباح المحتجزة،قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية، كما تشمل أيضاً الملاحظات علي القوائم المالية بالجداول الملحقة والتي تعتبر مكمل للقوائم المالية.

تلعب التقارير المالية دوراً مهما وبارزاً في توفير المعلومات والبيانات المحاسبية في أسواق المال ويعتمد مستخدمي القوائم المالية بدر جة كبيرة عليها.

1) مفهوم التقارير المالية:

1. هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي يمثل إعدادها الخطوة التالية لتبويب البيانات وتحتاج الإدارة إلي هذه التقارير بصورة دورية متكررة متفق عليها مستغلاً وقد تحتاج إلي فترات غير متكررة أيضا إلي تقارير ([1]).
2. هي المعلومات التي تتولد عن النظام المحاسبي في المشروع بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة في اختيار الأهداف ووضع الخطط الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف وكذلك تقيم أداة الأنشطة المختلفة ([2]).
3. أن التقارير المالية تعد من وسائل الاتصال بالأطراف الخارجية وتعد بصورة دورية بأنها مجموعة بيانات ناتجة عن عليات وحدات اقتصادية يتم عرضها وا ٍعدادها بواسطة ، وتتضمن بيانات المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية بالإضافة حسب ما تضمنته الضرورة ([3]).

2) أهداف التقارير المالية:

أن الهدف الأساسي للتقارير المالية هـ نقل المعلومات ذات الفائدة في اتخاذ القرار الاقتصادي للمجموعات المهتمة الداخلية والخارجية وأن أهداف التقارير المالية ليست ثابتة ولكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التي تقدم فيها التقارير ([4]).

([1]) د. السيد عبد المقصود دبيان، تصميم النظام المحاسبي في المنشآت المالية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر 1978م، ص3.

([2]) أحمد رجب عبد المتعال، المحاسبة والأدوات التحليلية، مؤسسة الجامعة للنشر، ص 433.

([3]) طارق عبد المتعال، التقارير المالية، الدار الجامعية 2000م، ص 33.

([4]) طارق ، مرجع سابق ، ص33.

أن الهدف الأساسي للتقارير المالية هو أن تظهر القوائم المالية نتيجة نشاط المشروع والمركز المالية بكل عدالة ووضوح في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة، هذا بالإضافة لأهداف عامة تتمثل في إمداد المستفيدين بمعلومات موثوق بها عن المصادر الاقتصادية للمشروع ([1]).

تهدف التقارير المالية لتحقيق الآتي:-

1- التزويد بالمعلومات التي يفترض أن تكون مفيدة للمستثمرين الماليين والمحتملين.

2- التزويد بالمعلومات التي تساعد الأطراف المعنية الذين لهم مصلحة في أمور المنشأة.

3- التزويد بالمعلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة.

3) تزويد مستخدمي القوائم المالية والبيانات المالية بالمعلومات المفيدة لإغراض التكهن والمقارنة ([2]).

4) التزويد بالمعلومات التي تساعد في الحكم علي مقدرة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة بفعالية من أجل التوصل إلي تحقيق أهداف المنشأة يرى الباحثون أن دور التقارير المالية هو دوري أرشادي بحيث يمكن للأطراف ذوي الاهتمام بالمشروع من اتخاذ قراراتهم بحكمة التأثير في شكل القرار المتخذ بشرط توفر المعرفة الكافية.

كونت لجنة المحاسبين القانونين الأمريكيين AICPA لجنة باسم تريلود وأصدرت اللجنة أهداف لتقارير المالية منها ([3]):

([1]) محمد حسن عبد الغفار ، رسالة ماجستير غير منشورة، المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار، 2004م، ص 50.

([2]) صالح محمد السيد ، الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004م، ص75.

([3]))عباس مهدي السيداري، نظرية المحاسبة، الكويت، ذات السلال للنشر، 1991م، ص 165.

1- خدمة الطائفة التي لها السلطة والقدرة علي أو الإمكانيات علي طلب المعلومات مباشرة وذلك فإن هذه الطائفة تعتمد علي القوائم كمصدر أساسي لتوفير المعلومات المحاسبية للمنشأة.

2- توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والمقرضين من أجل عمل التنبؤات والمقارنات والتقييم للتدفقات النقدية المتوقعة وذلك من حيث الكمية والتوقيت ودرجة عدم التأكد وهذا الهدف يحدد فئة المستثمرين والمقرضين باعتبارهما مركز الانتباه الرئيسي كما يحدد النموذج القرارات التي تستخدمه هذه الفئة ويشير هذا الهدف إلي الصفة الاجتماعية للمعلومات المحاسبية.

3- إعداد مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات اللازمة لإجراء التنبؤات وتقييم الأداء ومقدرة المنشأة علي تحقيق الدخل والقدرة ألإيراديه، ويشير هذا الهدف أن التدفقات النقدية تعتبر أفضل أساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة وذلك لأن التدفقات النقدية الفعلية لا تطابق مع التدفقات النقدية الفعلية لفترة معينة.

4- توفير معلومات وقائعيه وتفسيرية عن العمليات والأحداث التي تساعد في المقارنة وتقييم لقدرة المنشأة علي تحقيق الدخل.

5- تقييم قائمة الدخل بحيث يمكن الاعتماد عليها في عمل التنبؤات والمقارنات والتقييم علي قدرة المنشأة لتحقيق الدخل في المستقبل مما يلزم التقرير عن نتائج الأعمال والأحداث التي تمثل دوران النشاط المكتملة.

6- تقييم قائمة التقديرات المالية المتعلقة بالمستقبل.

7- هذا الهدف خاص بالأجهزة الحكومية الغير هادفة للربح وتوفير معلومات مفيدة في مجال تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف التنظيم ويشير هذا الهدف غلي

صعوبة تقييم الأداء في هذا النوع من التنظيمات وهناك حاجة إلي استحداث معايير ومؤشرات أداة غير تقليدية.

8- التقرير علي الأنشطة التي تقوم بها المنشأة والتي يكون لها الأثر علي المجتمع بصفة عامة ([1]).

5) أهمية التقارير المالية:

تتمثل أهمية التقارير المالية هي تقلل من درجة التأكد عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية، تقديم معلومات محاسبية دورية وحديثة تؤثر بشكل فعال وكبير علي أسعار وأحجام معاملات الأوراق المالية.

كما أن التقارير المالية وسيلة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية عن فترات معينة وتوفر معلومات سريعة ودورية تفيد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات المختلفة كالاستثمار والاقتراض ([2]).

توفر التقارير المالية معلومات هامة تفتقدها القوائم السنوية تتعلق بالكشف عن نقاط التحول في النشاط، تبين تقلبات سوق الأسهم وز يادة الطلب في سوق السندات وتحسين العلاقة بين إدارة الشركة المساهمون.

كما يحتوى علي معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية تمكن المستثمرين من التبوء بالعائد المحاسبي ([3]).

كما يري الباحثون أن التقارير المالية تفيد كل من له علاقة بالمنشأة سواء كان عميل هيئة حكومية، مستثمر وأفراد الشعب، ولها تأثير علي قراره والحكم علي أداة المنشأة.

5) **مكونات التقارير المالية:**

([1]) د. عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق ، ص162.

([2]) علي عثمان السديري، توضيح فائدة القوائم المالية المرحلية، القاهرة، 2003م، ص 688.

([3]) محمد صلاح الدين، دراسة تحليلية للإفصاح المحاسبي، القاهرة، المجلد 25، 1992م، ص 78.

تتكون التقارير المالية من الآتي:-

أولاً : القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية أهم جزء من أجزاء التقارير المالية وتمثل المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن تنمية نشاط المشروع من خلال الفترة المالية السابقة ([1]) وتشكل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للإطراف الخارجية وهناك نوعين منها:

أ- القوائم المالية الأساسية:

هي القوائم التي يتم إعدادها بصورة دورية من الحسابات وتوفر الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية لتحقيق أهداف المحاسبة المالية، ولقد عرف معيار المحاسبة الأمريكي مجموعة متكاملة من القوائم المالية الأساسية ([2]) وهي:

1. قائمة الخل:

تعرف قائمة الدخل بأنها تقرير مالي يعبر عن نتيجة أعمال المنشأة خلال فترة زمنية معينة بالمبيعات مطروحاً منها تكلفة المبيعات وبقية المصاريف الأخرى ([3]).

وتبين قائمة الدخل أداء المنشأة أي نتيجة العمليات والأنشطة التشغيلية فهي تفسر بعض وليس كل التغيرات التي طرأت علي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والمساهمين.

أن الغرض الأساسي لإعداد قائمة الدخل بيان نتيجة صافي الربح أو الخسارة المحققة عن طريق مقابلة الإيرادات مع النفقات.

2. قائمة المركز المالي:

([1]) محمد أحمد عظمة، المحاسبة المالية، ذات السلاسل للنشر 1986م، ص 65-67.

([2]) طارق عبد المتعال، مرجع سابق، ص19.

([3]) نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسبة ، المكتبة الوطنية، 1999م،ص 21.

تعتبر هذه القائمة تصوير للوضع المالي للمنشأة وذلك في خطة معينة هي تاريخ إعداد القائمة المالية وذلك فإن مكونات قائمة المركز المالي هي عناصر خطية تعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة، هذه القائمة تحتوى علي معلومات مالية تتعلق بالأصول الثابتة والمتداولة للمنشأة وكذلك معلومات التزامات طويلة الأجل ومتوسطة وقصيرة الأجل ومعلومات عن حقوق الملكية، أما الخصوم تمثل حقوق الغير تجاه المنشأة التي قد تكون مباشرة عن طريق شراء أسهم المنشأة أو غير مباشرة عن طريق الأرباح المحتجزة لذلك فإن قائمة المركز المالي تفيد في حساب معدلات العائد وفي تحديد درجة السيولة ودرجة المخاطرة ([1]).

3. قائمة التدفق النقدي:

هي كشف يوضح مصادر النقدية واستخدامات النقدية في فترة معينة صافي الزيادة أو النقص في رصيد النقدية للمنشأة خلال الفترة يتم تلخيصه في ثلاثة مجموعات تتمثل مكونات قائمة التدفق النقدي في الآتي:

أ. قائمة التدفقات النقدية في التشغيل ([2]):-

تتمثل الآثار النقدية للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل من العمليات المستمرة حيث تضخم المتحصلات من بيع السلع وتقديم الخدمات وتحصيل حسابات المدنيين والمتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية والمدفوعات النقدية التي تخص القروض الممنوحة لأطراف آخري ومن العقود الآجلة.

([1]) د. الهادي آدم محمد، نظرية المحاسبة مطابع السودان للعملة، 2009م، ص 117.
([2]) عبد الرحمن عبد الله، التغير الإداري في السياسات المحاسبية الآثار والدوافع والمعالجة، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه، غير منشورة، 2012م، ص 128.

ب. التدفقات النقدية من الاستثمار:

تشمل المتحصلات والمدفوعات النقدية من شراء وبيع أصول التابعة وبيع وشراء أسهم وسندات في شركات أخرى أو بيع الحصص في الشركات المشتركة والمتحصلات والمدفوعات النقدية.

ج. التدفقات النقدية في التمويل:

تشمل المتحصلات من إصدار الأسهم العادية والممتازة والسندات والمدفوعات لسداد القروض أو تحقيق رأس المال والتوزيعات النقدية لأرباح.

د. صافي التدفق النقدي:

يشمل النقدية وما في حكمها فالنقدية تتضمن النقدية بالخزينة والأرصدة والودائع بالبنوك والودائع تحت الطلب أما في خصم النقدية فهي الاستثمارات قصيرة الأجل بأنها عالية السيولة ([1]).

هـ. قائمة التغير في حقوق الملكية ([2]):

تشمل قائمة التغير في حقوق الملكية حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ولكن تتعدد مصادر التغيرات في حقوق الملكية بحيث يتطلب الأمر تخصيص قائمة مستقلة للإفصاح عن التغيرات المختلفة، إلي جانب التغير الناجم عن قائمة الدخل في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية.

([1]) عبد الرحمن عبد الله، رسالة سابقة، ص 128.

([2]) نعيم حسني دهني، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، عمان، معهد الدراسات المصرفية،1995م، ص 16.

قد الزمن المعايير المحاسبية الدولية بإعداد هذه القائمة دوريا باعتبارها جزاءا مكمل للقوائم المالية من البنود التي تتضمنها قائمة التقيد في حقوق الملكية الأسهم الممتازة ، السهم العادية الاحتياطي القانوني، الأرباح المحتجزة وأسهم الخزينة.

4. الإيضاحات الضرورية ([1]):

تحتوى الإيضاحات علي العديد من المعلومات التي تعم مستخدمي التقارير المالية والتي لا تظهرها التقارير والقوائم المالية كما أن الإيضاحات توضح وتفسر بعض الأرقام الواردة في القوائم المالية وأهم ما تحتويه الإيضاحات حول القوائم المالية نبذة عن الشركة نشأتها، شكلها القانوني، طبيعة نشاطها وملخص لبعض وأهم السياسات المحاسبية التي تم أتباعها عند إعداد القوائم المالية.

وتشمل تفاصيل عن الأصول الثابتة، القيم الجارية أو المالية، تحليل الالتزامات واستحقاقها، أهم الأحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية، الموقف الضريبي الإفصاح عن الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها.

5. تقرير مراقب الحسابات ([2]):-

أن تقرير مراقب الحسابات له عدة صفات وهي:

1- يجب أن يتم التأكد أن القوائم المالية أعدت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

2- أن إعداد القوائم المالية تم بنفس طريقة إعدادها في الأعوام السابقة.

3- أن لا يتصف التقرير بالتحيز إلي أي فئة من الفئات.

4- أن يوصى بصدق وعدالة العمليات التي تمت داخل المشروع.

([1]) شحاته السيد شحاته، المحاسبة لغير الماليين، عمان، دار وائل للنشر، 2004م، ص 123.

([2]) محمد مصطفي، مشاكل الإفصاح والقياس والتحليل عمان، دار حنين للنشر والتوزيع، 2000م، ص21.

5-يجب أن يشمل التقرير جميع البيانات ما لم يشر التقرير إلي غير ذلك.

6-أن يبدي المراجع رأيه حول القوائم المالية أو يمتنع ويوضح الأسباب.

المبحث الثاني

مفهوم جودة التقارير وخصائصها والعوامل المؤثرة عليها

أولاً: مفهوم الجودة ([1]):-

هي عمل الشيء الصحيح بالطريقة الصحيحة من أول مدة وفي كل مدة وذلك طبقا لمعايير محددة.

وعندما ظهرت الجودة في أول مراحلها كانت ترتبط بالصناعة واكتشاف المنتج المعيب ثم تطورت الجودة وأصبحت هناك رقابة علي الجودة والتي تم فيها استخدام الأساليب الإحصائية لتقليل العيوب ثم ظهرت بعد ذلك تأمين الجودة وأخيراً ظهرت مرحلة إستراتيجية الجودة وفيها تعتبر الجودة ميزة تنافسية للمنظمة التي تطبقها وبالتالي عندما ظهر مصطلح الجودة كان قاصرا علي القطاع الإنتاجي فقط بل في وحدات الأعمال.

([1]) ماجد إسماعيل أبو حمام، آثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة 2009م، ص 55.

تعددت تعريفات الجودة بسب اختلاف المداخل ووجهات النظر ومن تعريفات الجودة كما يلي:

لغة: يقال أجاد آتي بالجيد من قول أو عمل أي أجاد الشيء صيره جيدا والجيد من كل شيء خلاف الرديء.

تم التعريف في بعض المعاجم الأجنبية Gualty وهي تعني الجودة صفة الشيء يكون جيدا.

يرى البعض أن الجودة هي مفهوم فلسفي واسع يهدف إلي تحقيق التميز في كل ما تقتضيه الوحدة الاقتصادية أو منتجات من خدمات أو منتجات التقارير المالية والتي تعد بمثابة المنتج النهائي مخرجات النظام المحاسبي للوحدة الاقتصادية.

2) مفهوم جودة التقارير المالية:

1. عرفت جودة التقارير بأنها دقة توصيل ونقل التقارير المالية للمعلومات عن عمليات المنظمة بشكل عام والتدفقات النقدية المتوقعة بصفة خاصة للمستثمرين ([1]).
2. دقة تعبير الأرقام المحاسبية وبصفة خاصة الدخل عن الجوهر الاقتصادي للمنظمة، ويمكن تجديد المكانة الخاصة للمعلومات عن الدخل ومكوناته أيضا عادة توفر مقياسا أفضل لأداء الشركة مقارنة بالمعلومات عن التدفقات النقدية في ظل محاسبة الاستحقاق وأيضا تساعد المستثمرين والدائنين علي تقرير كميات وتوقيت وعدم تأكد التدفقات النقدية المحتملة للمشروع ([2]).

([1]) إسلام شعبان، أثر تطبيق حوكمة الشركات علي الإفصاح المحاسبي، رسالة ماجستير، جامعة قضاة السويس كلية التجارة، 2008م، ص 72.

([2]) ألهام محمد أحمد علي المحلول، تقيم تأثير الاختلافات في هياكل مكتبية الشركات علي جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م، ص 86.

3. خصائص جودة التقارير المالية ([1]):-

أولاً : الخصائص الأساسية لجودة التقارير المالية:

تتمثل أهم الخصائص الأساسية الملائمة ، التمثيل وسوف نتناولها كالآتي:

1- الملائمة:

تعد الملائمة من أهم الخصائص الواجب توفرها لمتخذ القرار علي المستوى الداخلي والخارجي، الملائمة هي مقدرة المعلومات علي تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه أي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار.

حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ينبغي أن تكون مؤثرة في اتخاذ القرار بعبارة آخري يجب توفيرها في الوقت الملائم.

كما يرى البعض أن الملائمة هي ضرورة أن تكون المعلومات قادرة علي التأثير علي قرارات المستخدمين.

2- التمثيل الصادق ([2]):-

يقصد به تمثيل التقارير المالية للأحداث الظواهر الاقتصادية أن تصف تلك التقارير الجوهر الاقتصادي للأحداث وليس الشكل الاقتصادي فحسب وتتطلب تلك الخاصية مجموعة من الخصائص الفرعية.

لكي تتصف المعلومات المالية بالمصداقية يجب أن تكون كاملة أي حذف في المعلومات يجعلها خاطئة أو مضللة وهكذا

([1]) هشام فاروق، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الثاني، ص 231-232.

([2]) لطيف زيود، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار، مجلة جامعة تشرين المجلد 29، العدد الأول، ص16

تصبح غير صادقة وغير ملائمة وقد حدد واضعوا المعايير أسباب وصف التقارير المالية بخاصية العرض الصادق بدلا من خاصية الموثوقية وا ٍمكانية الاعتماد عليها للاتي:

1. العرض العادل والصادق عن مضمون الظاهرة الاقتصادية.
2. العرض العادل والصادق يركز علي الجوهر فوق الشكل وبالتالي فإن المعلومات غير مفيدة لاتخاذ القرارات.
3. صعوبة التحديد الدقيق والواضح لمفهوم الموثوقية إمكانية الاعتماد عليها وبالتالي اختلاف التغيرات.
4. صعوبة القياس الكمي للموثوقية وا ٍمكانية الاعتماد عليها.

ثانياً : الخصائص النوعية ([1]):-

1. التوقيت المناسب:

يشير التزامن أن التوقيت إتاحة الفرصة لمتخذ القرار قبل أن تفقد قيمتها علي التأثير علي القرار لان افتقار التوقيت المناسب يفقد المعلومة قيمتها إلا أن بعض المعلومات تستمر صلاحيتها.

تعتبر هذه الخاصية من الخصائص الهامة للحكم علي جودة المعلومات بحيث تصل نفس المعلومة إلي جميع متخذ القرار في التوقيت المناسب.

2. القدرة التنبؤية:

التنبوء بالمعلومات يعطي مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية وكما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة من الواقع فإنها تكون أ:ثر

([1]) إلهام محمد أحمد، مرجع سابق، ص92.

ملائمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة علي الداء المستقبلي للمنشأة ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها ([1]).

3. العوامل المؤثرة علي جودة التقارير المالية:

1- المعايير المحاسبية ([2]):-

تقوم المعايير المحاسبية بدور هام في تنظيم السياسة المحاسبية في المجتمع ويتم ذلك من خلال استخدامها في إعداد وعرض التقارير المالية ويتم إعداد تلك المعايير في ضوء الإطار الفكري للمحاسبة المالية وتزايد جودة المعلومات المحاسبية كما زادت جودة الإطار الفكري التي تنشق منه تلك المعايير ويتم إعداد التقارير المالية في ضوء المعايير المحاسبية عالية الجودة ينتج عنها تقارير مالية عالية الجودة، هناك 4 وجهات نظر لتقييم جودة المعايير المحاسبية:

1. وجهة نظر واضعي المعايير المحاسبية حيث يهتمون بتحديد أهم الخصائص التي يجب توافرها في المعايير المحاسبية أثناء مرحلة الصياغة.
2. وجهة نظر معدي ومراجعي التقارير المالية، حيث يهتمون بتحديد الخصائص التي يجب توفرها في المعايير المحاسبية حيث تتمتع بالقابلية للفهم والتطبيق.
3. وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية حيث يهتمون بمدى تلبية تلك المعايير لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية وذلك من خلال توافر خصائص معينة في المعلومات المحاسبية للحكم علي مدى جودتها.

([1]) شريف محمد البارودي، مرجع سابق، ص .

([2]) أحمد سعيد قطب، المجلة العلمية، مجلة التجارة، دراسة تحليلية مقارنة بين البيئة المصرية والسعودية، 2000م، ص 134-135.

4. وجهة نظر سوق الأوراق المالية حيث يتم تقييم جودة المعايير المحاسبية وتأثيرها علي متخذي القرار مما ينعكس علي أسعار السهم.

2- المراجعة الخارجية:

تمثل خدمات المراجعة الخارجية محوراً رئيساً في تحديد مدى جودة التقارير المالية وذلك لأن الهدف الرئيسي من المراجعة الخارجية هو التخلص من الأخطاء المقصودة وغير المقصودة في التقارير المالية وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية ([1]).

3- حوكمة الشركات:

تعتبر حوكمة الشركات أحد الوسائل الأساسية لمواجهة التأثيرات الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة والأزمة المالية العالمية والانهيارات المالية العالمية للعديد من الشركات والتي ترجع إلي الفساد المالي والإداري والممارسة غير السليمة للرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمصادر وكذلك اختلال هياكل التمويل وتوليد لتدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها.

بالإضافة إلي نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية وعدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة ([2]).

4- المراجعة الداخلية:

يعتبر موضوع المراجعة الداخلية من الموضوعات التي تناولها الفكر المحاسبي منذ زمن طويل إلا أن معظم هذه الدراسات اهتمت بمعايير

([1]) مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، المجلد 46، يوليو 2009م، ص184.

([2]) سامح محمد رضا رياض أحمد، دور لجان المراجعة في تحقيق المستحقات الاختيارية، جامعة حلوان، 2010م، ص55.

جودة المراجعة الداخلية ومدى اهتمام المراجع الخارجي بدراسة هذه المعايير مدى اعتماده علي المراجعة الداخلية.

وتعتبر المراجعة الداخلية والخارجية كلاهما يؤدي إلي زيادة جودة التقارير المالية.

علي الرغم من أن المراجعة الداخلية لها تأثير علي جودة التقارير المالية إلا أنها لن تنال هذه العلاقة القدر الكافي مماثل لتأثير المراجعة الخارجية ([1]).

5-مستخدمي التقارير المالية ([2]):-

1) المستثمرون:

أن مقدمي رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة، فهم يحتاجون للمعلومات تعينهم في اتخاذ قرار الشراء أ, الاحتفاظ بالاستثمار والبيع كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تعينهم علي قدرة تقييم المشروع علي توزيع الإرباح .

2) الموظفون:

هؤلاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقراء وربحية المنشأة.

كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة علي دفع مكافأتهم، تعويضاتهم، منافع التعاقد وتوفير فرص العمل.

3) المقرضون:

مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم علي تحدي فيما إذا كانت قروضهم وفوائدهم سوف تدفع لهم في تاريخ الاستحقاق.

4) الموردون والدائنون:

([1]) الرفاعي إبراهيم مبارك، جودة المراجعة الداخلية ودورها في حوكمة الشركات، مجلة التجارة ، 2009م، ص 20.
([2]) طارق عبد المتعال حماد، مرجع سابق، ص209.

هؤلاء مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تدفع عند الاستحقاق والدائنون مهتمون بالمنشأة علي مدى أقصر من اهتمام المقرضون إذا كانوا معتمدين علي استمرار المنشأة.

5) العملاء:

مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة خصوصا الذين لهم ارتباط طويل الجل مع النشأة والاعتماد عليها.

6) الهيئات الحكومية:

تهتم بعملية توزيع الموارد، يطلبون معلومات من أجل تنظيم نشاطات المنشأة وتحديد السياسات الضريبية وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وا ٍحصاءات مشابهة.

7) الجمهور:

تؤثر المنشآت علي أفراد الجمهور بطرق متنوعة علي سبيل المثال تقديم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين.

يمكن القوائم والتقارير تساعد الجمهور لتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة عند نماء المنشأة.

8) الإدارة:

تهتم الإدارة بالمعلومات ألمحتواه في القوائم المالية وهي قادرة علي الوصول لمعلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط واتخاذ القرارات وتستطيع أيضاً تحديد شكل ومحتوى المعلومات لكي تلبي حاجاتها.

الفصل الثالث

المبحث الأول:

نبذة تعريفية عن مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية

المبحث الثاني:

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول

الرؤيـا

المؤسسة المصرفية الأولي في السودان

الرسالة:

- خلق منتجات ادخارية مبتكرة يحفز ثقافة الادخار.
- تقديم خدمات مالية متنوعة لكل ناشط قادر علي العمل والكسب في الريف والحضر السوداني بجودة وكفاءة عالية لتخفيف حدة الفقر والبطالة مع تحقيق الاستدامة.
- العمل علي خلق مجتمع منتج ومتكافل من خلال نافذته التجارية ولاجتماعية (التمويل الأصغر والصغير وذي البعد الاجتماعي).
- دعم جهود وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي في محاور التنمية الاجتماعية.
- تقديم الخدمة المتميزة للزبائن وأن يكون المصرف المفضل لهم.

القيم: -

- الاهتداء بشرع الله في جميع المعاملات.
- الاحتراف.
- النزاهة والاستقامة.
- الشفافية.
- الابتكار والإبداع.
- القيام بدور فعال في المجتمع.
- التحسين المستمر.

الشـــعار

الأول في التمويل الأصغر- الرائد في الادخار

الهيكل الإداري للمصرف

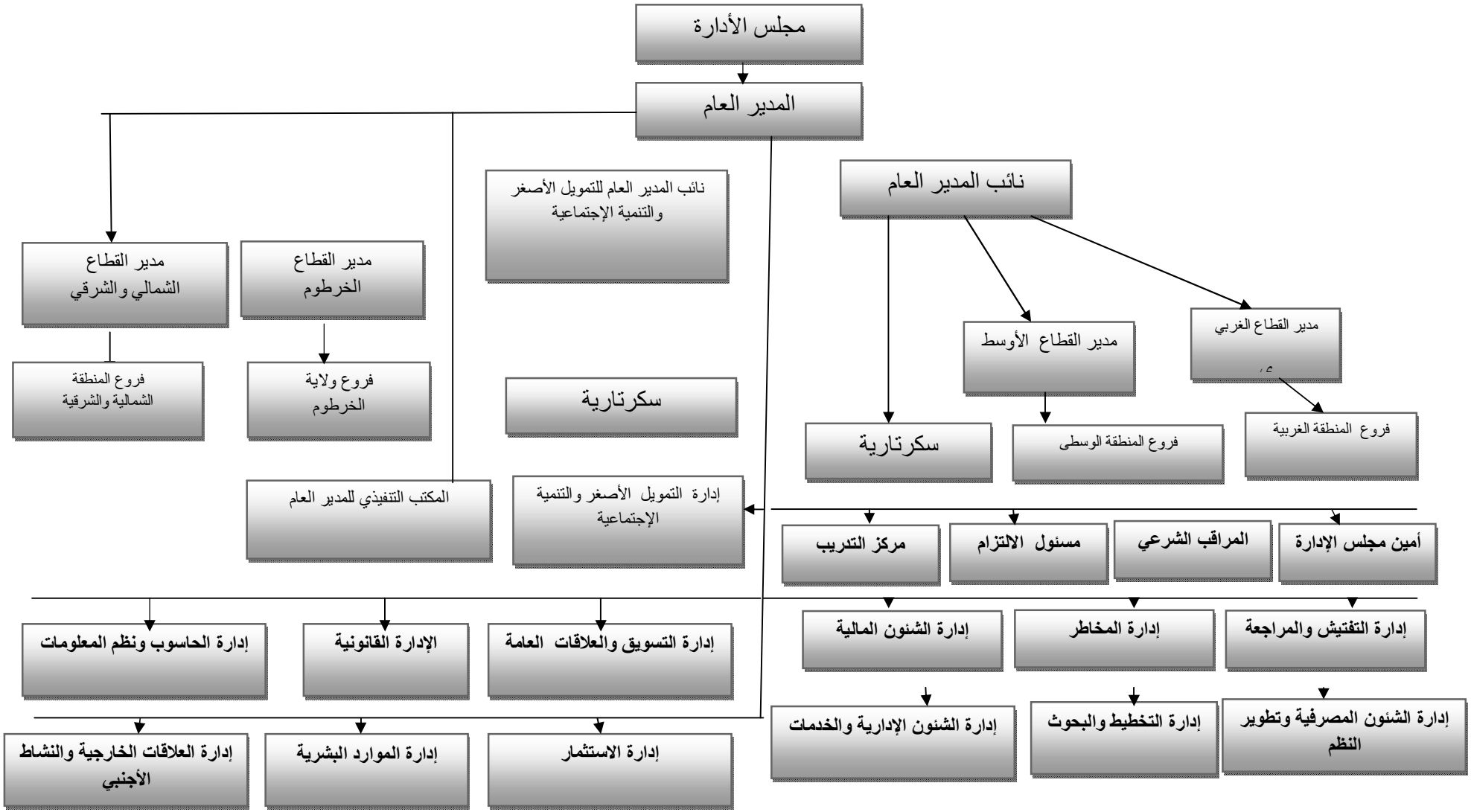

نبذة تعريفية:

- تم افتتاح بنك الادخار السوداني في يوم الادخار العالمي الذي يوافق الحادي والثلاثون من شهر أ:توبر 1974م. أصدر السيد/ رئيس الجمهورية في التاسع عشر من شهر نوفمبر عام 1995م مرسوماً يقضي بتحويل بنك الادخار السوداني إلي مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ليكون ملكاً خالصاً لفقراء السودان، ومن ثم صدر قانون مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في العام 1996م.
- يعمل المصرف كذراع للدولة في تخفيف الفقر بالإسهام في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لشرائح المجتمع الفقيرة القادرة علي الإنتاج ولا تملك وسيلة من خلال تقديم خدمات التمويل الأصغر لدعم مشروعات الفئات المستهدفة بشروط مبنية وضمانات سهلة تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية لكي لا يكون المال دولة بين الأغنياء.
- يعمل المصرف كآلية لتنسيق جهود المؤسسات والمنظمات التي تعمل علي تخفيف حدة الفقر من خلال عمل مصرفي مؤسسي يوظف المال لأغراض التنمية الاجتماعية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- يقوم المصرف بتمويل الأنشطة التي تعمق مفهوم التنمية المستدامة من خلال تمويل البنيات التحتية بالولايات.

الأهداف :-

- القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والمساهمة في مشروعات التنمية الصناعية والزراعية .
- توجيه الموارد نحو النشاط الاقتصادي لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
- تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات وخاصة الفقراء وصغار المنتجين والحرفين والمهنيين والأسر المنتجة وذوي الدخل المحدود ومستحقي الزكاة والطلاب والمنظمات والهيئات وأصحاب العمل، مع مراعاة الضروريات الملائمة لظروفهم.
- تمويل البحوث ودراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية في مجال المشاريع الاستثمارية للقطاعات المستهدفة.

نشأة المصرف:

ظلت قضية تجميع المدخرات تشغل أذهان الاقتصاد بين السودانيين لاسيما وأن الأوعية الادخارية الموجودة بالفعل (المصارف- شركات التأمين- صناديق توفير البريد) تعمل في نطاق ضيق مما يجعل مساهمة المدخرات في تحويل التنمية مساهمة غير فعالة، وفي عام 1969م قام بنك السودان بتشكيل لجنة فنية لدراسة الأوعية الادخارية القائمة فعلا في البلاد والتقدم بتوصيات حول أكثر الوسائل أثراً في جميع وتعبئة المدخرات القومية علي أوسع نطاق، وقد خلصت اللجنة أن الأوعية الادخارية الموجودة ليست مهيئاة وظيفيا ولا تنظيميا لنشر الوعي الادخاري بالقدر المطلوب ولذا كان لا بد من أ،شاء جهاز مصرفي متخصص لنشر السلوك الادخاري حتى يتمكن الموظف العادي من المساهمة في عمليات التحويل بطريقة منظمة وفعالة وتنفيذ لهذه التوصيات تقرر إنشاء مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في 31 ديسمبر 1974م واختيرت مديرية الجزيرة وعاصمتها مدني لتكون مسرحاً للتجربة والتي تقرر أنشاؤها في جميع أنحاء السودان بعد نجاحها في هذه المنطقة التي تم اختيارها نسبة لموقعها الجغرافي وقربها من العاصمة وكثافتها السكانية ووجود الأراضي الزراعية والاستثمارية مما يهيئ للتجربة بيئة مناسبة تتفق مع أهداف بنوك الادخار العالمية، كما أيضا تمثل مرحلة متقدمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي وأنها تمثل أكبر تجمع لفئات العاملين وتوزيعهم المهني وتعاظم الاهتمام أكثر بعد قيام قمة التنمية الاجتماعية عام 1995م بكونها نادت بمحاربة الفقر والبطالة ولا تنظيما للوعي الادخاري بالقدر المطلوب وكان لا بد من أنشاء جهاز مصرفي مخصص لنشر السلوك الادخاري حتى يتمكن المواطن العادي من المساهمة في عمليات التمويل بطريقة منظمة وفعالة، تم إعادة هيكلة بنك الادخار السوداني إلي مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ليعمل كزراع مساعد للدولة لتخفيف حد الفقر.

جاء مولد المصرف كمؤسسة تمويلية متخصصة تؤدي هذا الدور بعيداً عن التقليدية والنمطية في التمويل والادخار بإنشاء مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في يوم 19 نوفمبر 1995م

وليكون مصرفاً خالصا لفقراء السودان ويدار بواسطة هيئة أمناء بغرض أخراجهم من دائرة الفقر وباشر المصرف عمله الرسمي عام 1996م.

أهداف المصرف:

1) الأهداف الإستراتيجية:-

1. تقليل حد الفقر وآثاره علي المجتمعات الفقيرة.
2. المساهمة في تقليل نسب البطالة.

2) الأهداف العامة:-

مع مراعاة الطبيعة الخاصة بالمصرف وعدم الإخلال بعموم ما تقدم تكون المصرف للأهداف الآتية:

1-تخطط سياسة المصرف الادخارية ووضع قواعد الأشراف والتنسيق مع الجهات المختصة لتنفيذها في إطار السياسة العامة للدولة.

2-توجيه موارده نحو النشاط الاقتصادي لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

3-تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات وعلي وجه الخصوص المشروعات الخاصة بالفقراء وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين والأسر المنتجة وذوي الدخل المحدود ومستحقي الزكاة والطلاب والمرأة مع مراعاة الضمانات الملائمة لظروفهم.

4-تمويل البحوث ودراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية في مجال المشاريع الاستثمارية للقطاعات المذكورة أعلاه.

3) المسئولية الاجتماعية لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية:-

1. الدعم الاجتماعي.
2. تمويل ذوي الإعاقة.

3. تمويل المتعايشين مع فيروس نقص المناعة.

4. كفالة الطالب الجامعي.

4) خدمات المصرف:-

1- فتح الحساب الجاري:-

هي حسابات العملاء التي تدفع المبالغ المودعة فيها عند الطلب بشيكات أو أي أمر دفع أخرى.

2- فتح حساب الادخار:-

هي ودائع تحت الطلب بدون أرباح يمكن لصاحبها سحب جزاءاً أو كل الوديعة في أي وقت.

3- الودائع الاستثمارية:-

هي ودائع لأجل بغرض الاستثمار بصفة المضاربة المطلقة.

4- الخدمات الالكترونية:-

- التحاويل الفورية عن طريق الصراف الآلي.
- سداد جميع فواتير شركات الاتصالات.
- شراء الكهرباء.

5- الرسائل القصيرة والصيرفة الالكترونية:-

إدارة الحسابات والاستفادة من بعض الخدمات عن بعد.

6- التمويل الأصغر:-

تمويل الشرائح الضعيفة لرفع المستوى المعيشي.

7- تمويل الوسائط:-

الوسيط هو طرف ثالث يدخل دورة التمويل بغرض المساهمة في تسهيل إجراءات منح التمويل للمستهدفين بالتمويل الأصغر ويعني به منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال التمويل الأصغر وكذلك تنظيمات المجتمع القاعدية وتنظيمات الإعمال الصغيرة وروابط المزارعين والمرأة وتنظيمات التنمية الريفية.

5) المصرف يفوز بجائزة التميز والانجاز المصرفي العربي:-

منح الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب مصرف الادخار والتنمية الريفية جائزة التميز العربي والانجاز المصرفي به صفة البنك العربي الأخوي من حيث المساهمة في المسئولية الاجتماعية للعام 2015م وتسلم مدير عام المصرف الجائزة عمر الحادو وقال المدير العام للمصرف أن الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب له معايير خاصة استخدمها في تصنيف المصارف العربية للمشاركة في هذه الجائزة والتي تمنح للمصرف الأقوى من حيث المساهمة في تطوير الرفاه الاجتماعي والمسئولية الاجتماعية وا ٍبان أن تصنيف مصرف الادخار في هذا السياق جاء متفوقا علي 340 مصرف عربي شملها التصنيف لإغراض هذه الجائزة يذكر أن المصرف تلقي إشادة قيمة ومقدرة من الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية بأداء المصرف في التمويل الأصغر ومحاربة الفقر، كما أن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية أفاد بأن المصرف من أكبر المؤسسات تأهيلاً في تقديم التمويل الأصغر وأشاد معهد التخطيط الاقتصادي العربي لدوره الرائد في إيصال الدعم الاجتماعي النقدي لأكثر من 350 ألف أسرة في جميع ولايات السودان، كما أشاد بنك السودان المركزي برؤية المصرف حول الضمانات غير التقليدية التي ابتدعها لتسهيل حصول المستهدفين بالتمويل الأصغر علي التمويل والتي تضم 13 نوعا من الضمانات المستحدثة وغير التقليدية.

عضوية المصرف في المؤسسات المالية داخل وخارج السودان:

- عضو اتحاد المصارف السوداني.
- عضو إتحاد المصارف العربية.
- عضو صندوق ضمان الودائع المصرفية – الخرطوم.
- عضو الجمعية العالمية لبنوك بروكسل – بلجيكا.
- عضو هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية- المنامة- البحرين.
- عضو المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية- كوالالمبور - ماليزيا.

تحليل الفرضيات المبحث الثانـــي: تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

أولاً: البيانات الشخصية:

جدول رقم (1/2/3) يوضح العمر للعينة المبحوثة

يوضح العمر للعينة المبحوثة

العمر	التكرار	النسبة
30 سنة فأقل	12	30%

40%	16	(40-31) سنة
20%	8	(50-41) سنة
7.5%	3	(60-51) سنة
2.5%	1	أخري ( )
%100	**40**	المجموع

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (1/2/3) يوضح العمر للعينة المبحوثة

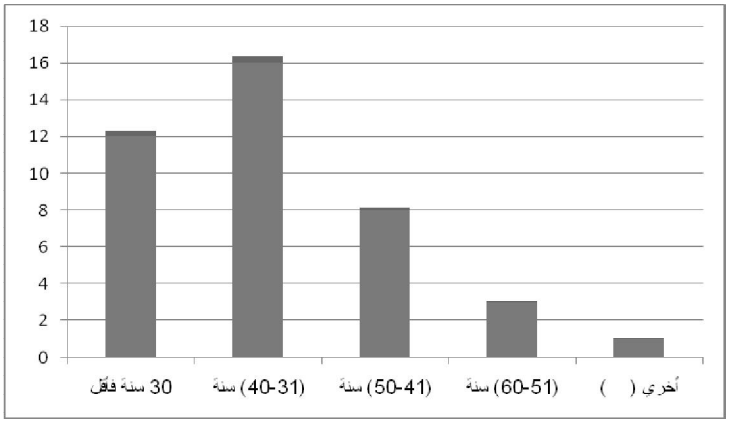

يتضح من الجدول والشكل رقم (1/2/3) ان الإجابات توضح العمر للعينة المبحوثة ونجد ان الأعمار من 30 سنة فأقل بنسبة (30%) و من 31-40 بنسبة (40%) و من 41-50 (20%) ومن 51-60 (7.5%) و أخري 1 بنسبة (2.5%)ومن خلال الأجابات يتضح أن أعلي نسبة للعينة المبحوثة تتراوح أعمارهم بين (31-40) سنة.

جدول رقم (2/2/3) يوضح المؤهل العلمي للعينة المبحوثة

النوع	التكرار	النسبة
بكالريوس	24	%60
دبلوم فوق الجامعي	3	%7.5
ماجستير	13	%32.5
دكتوراة	-	
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (2/2/3) يوضح المؤهل العلمي للعينة المبحوثة

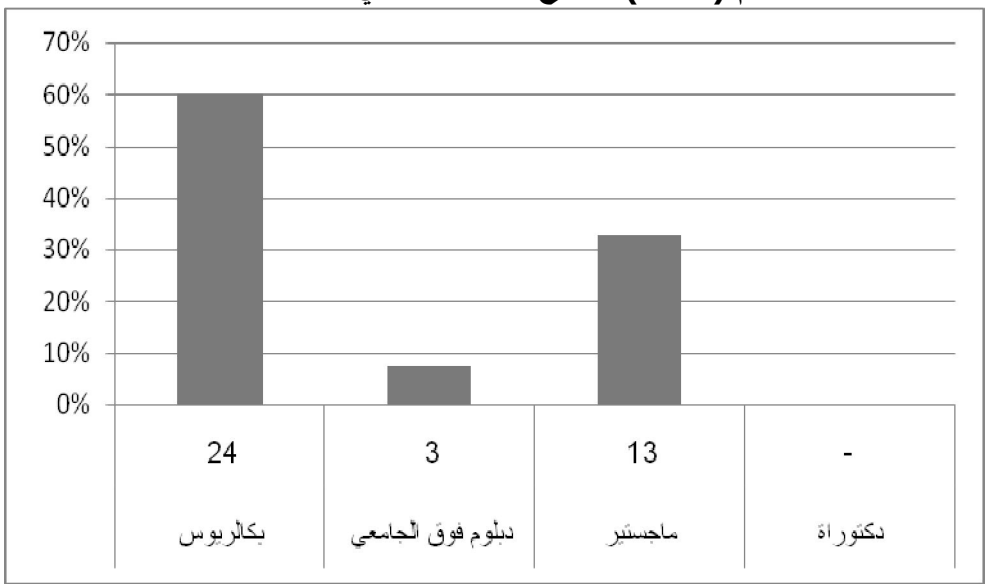

يتضح من الجدول والشكل رقم (2/2/3) ان الإجابات توضح المؤهل العلمي للعينة المبحوثة نجد ان الذين يحملون شهادة بكالريوس بنسبة (60%) والذين يحملون شهادة دبلوم فوق الجامعي بنسبة(7.5%%) وحملة الماجستير بنسبة (32.5%) والدكتوراة (0%) ومن خلال الإجابات يتضح أن حملة شهادة البكالريوس يمثلون أعلي نسبة في العينة المبحوثة.

جدول رقم (3/2/3) يوضح التخصص العلمي للعينة المبحوثة

النوع	التكرار	النسبة
محاسبة	17	%42.5
إدارة أعمال	9	%22.5
نظم معلومات محاسبية	-	%0
إقتصاد	7	%17.5
دراسات مصرفية	1	%2.5
أخري ( )	6	%15
المجموع		**%100**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (3/2/3) يوضح التخصص العلمي للعينة المبحوثة

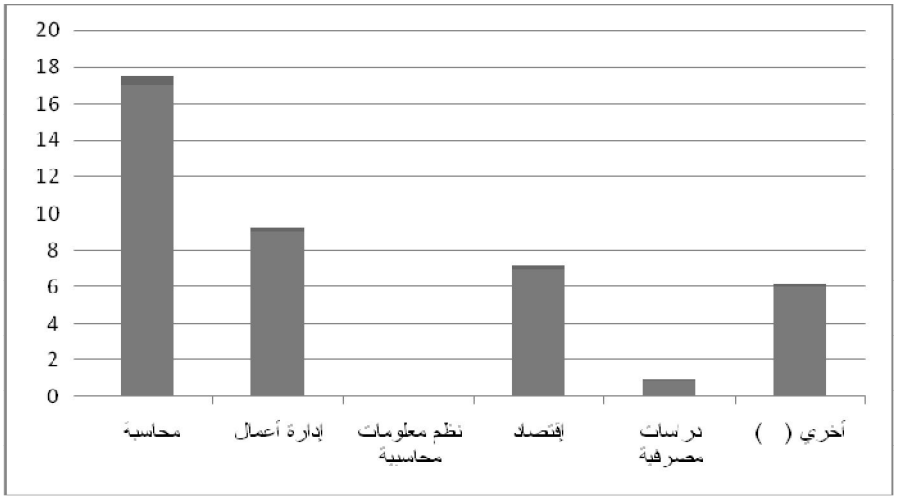

يتضح من الجدول والشكل رقم (3/2/3) ان الإجابات توضح التخصص العلمي للعينة المبحوثة نجد ان الحاسبة بنسبة (42.5%) وإدارة الأعمال بنسبة (22.5%) ونظم معلومات محاسيبة بنسبة (0%) وإقتصاد بنسبة (17.5%) ودراسات مصرفية بنسبة (2.5%) وأخري بنسبة (15%) ومن خلال الإجابات يتضح أن نسبة المحاسبة تمثل أعلي نسبة من التخصصات الأخري.

جدول رقم (4/2/3) يوضح المؤهل المهني للعينة المبحوثة

النوع	التكرار	النسبة
زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	0	0%
زمالة المحاسبين القانونيين العربية	0	0%
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	1	%2.5
زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	0	0%
أخري ( )	14	%35
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (4/2/3) يوضح المؤهل المهني للعينة المبحوثة

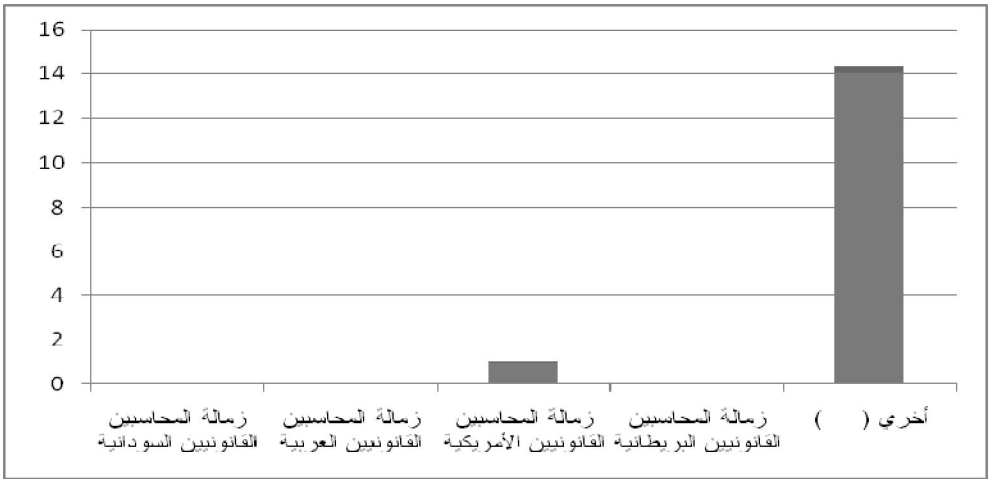

يتضح من الجدول والشكل رقم (4/2/3) ان الإجابات توضح المؤهل المهني للعينة المبحوثة ومن خلال الدراسة نجد أن 1 فقط يحمل زمالة أمريكية وهي تمثل نسبة(2.5%) من العينة المبحوثة والذين يحملون شهادات أخري بنسبة (35%) و من خلال الإجابات نجد غالبية العينة المبحوثة يحملون مؤهلات أخري غير المؤهلات المطلوبة.

جدول رقم (5/2/3) يوضح المسمي الوظيفي للعينة المبحوثة

النوع	التكرار	النسبة
مراجع قانوني	0	%0
مدير مالي	3	%7.5
مراجع داخلي	8	%20
محاسب	11	%27.5
اخري ( )	17	%42.5
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (5/2/3) يوضح المسمي الوظيفي للعينة المبحوثة

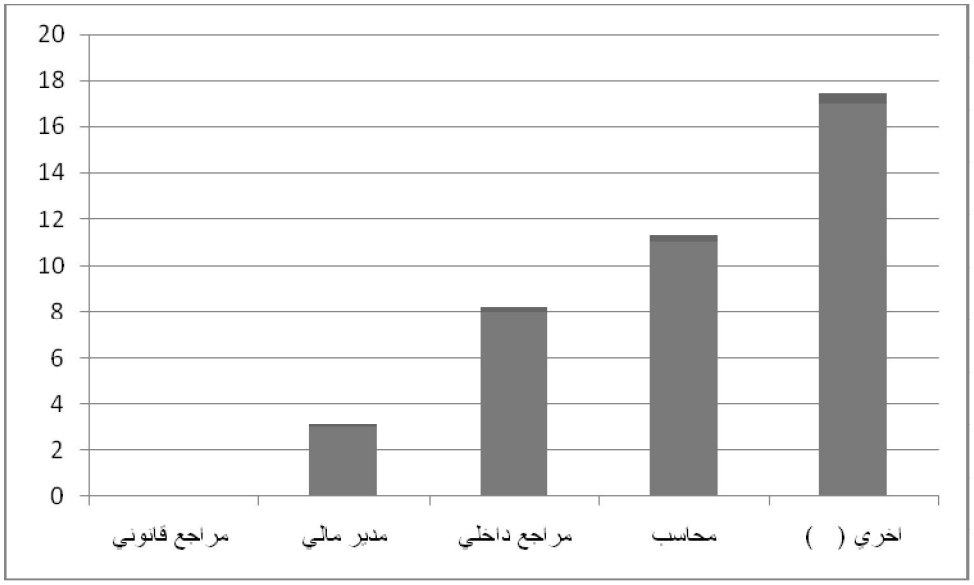

يتضح من الجدول والشكل رقم (5/2/3) ان الإجابات توضح المسمي الوظيفي للعينة المبحوثة والذين يشغلون وظيفة مراجع قانوني بنسبة (0%) ومدير مالي بنسبة (7.5%) ومراجع داخلي بنسبة (20%) ومحاسب بنسبة (27.5%) والغير ذلك بنسبة (42.5%) وتشير هذه الإجابة الي أن غالبية أفراد العينة يشغلون وظائف أخري.

جدول رقم (6/2/3) يوضح سنوات الخبرة للعينة المبحوثة

النوع	التكرار	النسبة
5 سنوات فأقل	12	%30
(6-10) سنة	17	%42.5
(11-15) سنة	2	%5
16 سنة فأكثر	9	%22.5
أخري	0	%0
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (6/2/3) يوضح سنوات الخبرة للعينة المبحوثة

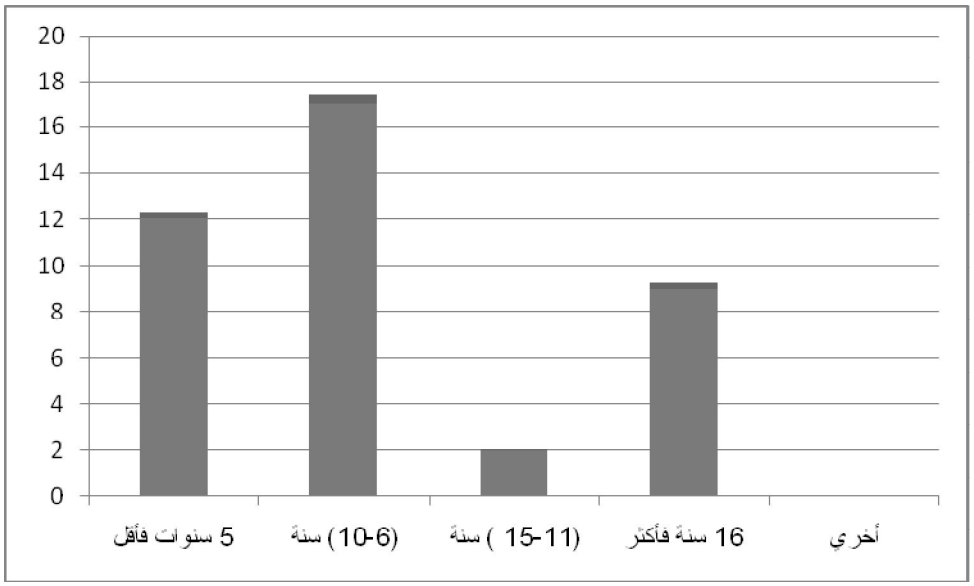

يتضح من الجدول والشكل رقم (6/2/3) ان الإجابات توضح عدد الدورات التدريبية للعينة المبحوثة والذين عندهم أقل من (3) دورة بنسبة (40%)،ومن (4-6) دورات بنسبة (25%) ومن(7-9) دورة بنسبة (15%) و(10) فاكثر دورات بنسبة (10%).وتشير هذه الإجابة ان غالبية افراد العينة المبحوثة عدد دوراتهم التدريبية اقل من (3) دورات مما يؤكد عدم تأهيلهم وتدريبهم بصورة كافية في مجال تخصصهم.

ثانياً : أ/ الفرضية الأولــي:
هناك علاقة بين أنظمة الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية
العبارات الاساسية:

1/ تؤدي مواطن الضعف في الأنظمة الداخلية الناتجة عن عدم وجود لوائح للضبط الداخلي للأداء إلي تحريف جوهري في جودة التقارير المالية:

جدول رقم (7/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

النوع	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	14	%39
أوافق	21	%52.5
محايد	5	%12.5
لا اوافق	0	%0
لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (7/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

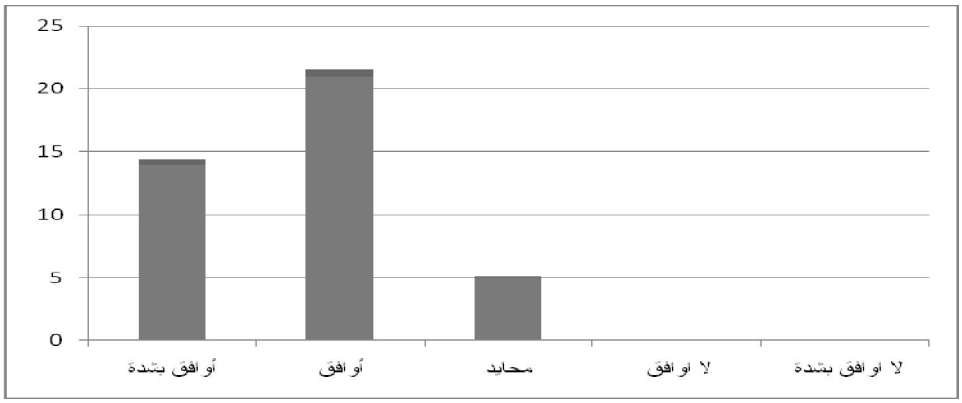

يتضح من الجدول والشكل رقم (7/2/3) أن غالبية إجابات العينة المبحوثة يوافقون علي أن تؤدي مواطن الضعف في الأنظمة الداخلية الناتجة عن عدم وجود لوائح للضبط الداخلي للأداء إلي تحريف جوهري في جودة التقارير المالية الموافقون بشدة بنسبة(25.5%) ، والموافقون بشدة بنسبة (39%) والمحايدون بنسبة (12.5%) والغير موافقون بنسبة (0%) وتشير هذه الإجابة أن كل افراد العينة المبحوثة يوافقون علي أن تؤدي مواطن الضعف في الأنظمة الداخلية الناتجة عن عدم وجود لوائح للضبط الداخلي للأداء إلي تحريف جوهري في جودة التقارير المالية.

2/ مراجعة مواطن الضعف للرقابة الداخلية بالمنشأة يساعد الإدارة العليا في إتخاذ قرارات حكيمة:

جدول رقم (8/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

النوع	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	22	%55
أوافق	16	%40
محايد	2	%5
لا اوافق	0	%0
لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (8/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

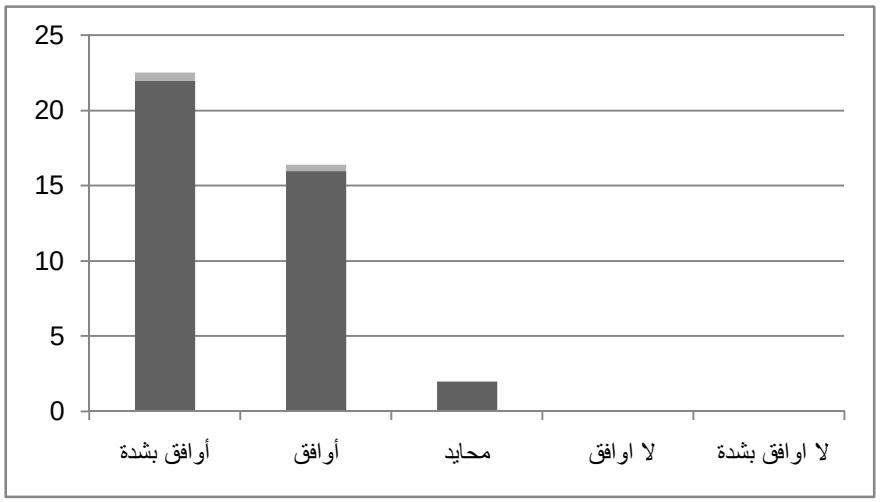

يتضح من الجدول والشكل رقم (8/2/3) ان غالبية اجابات العينة المبحوثة يوافقون بشدة علي مراجعة مواطن الضعف للرقابة الداخلية بالمنشأة يساعد الإدارة العليا في اتخاذ قرارات حكيمة بنسبة(55%) ،والموافقون بنسبة (40%) والمحايدون بنسبة (5%) والغير موافقون بنسبة (0%) وتشير هذه الإجابة ان كل افراد العينة المبحوثة يوافقون علي أن مراجعة مواطن الضعف للرقابة الداخلية بالمنشأة يساعد الإدارة العليا في اتخاذ قرارات حكيمة.

3/ إدخال إجراءات حديثة لأنظمة الرقابة الداخلية تؤثر إيجاباً علي جودة التقارير المالية**:**

جدول رقم (9/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

النوع	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	18	%45
أوافق	16	%40
محايد	4	%10
لا اوافق	1	%2.5
لا اوافق بشدة	1	%2.5
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (9/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

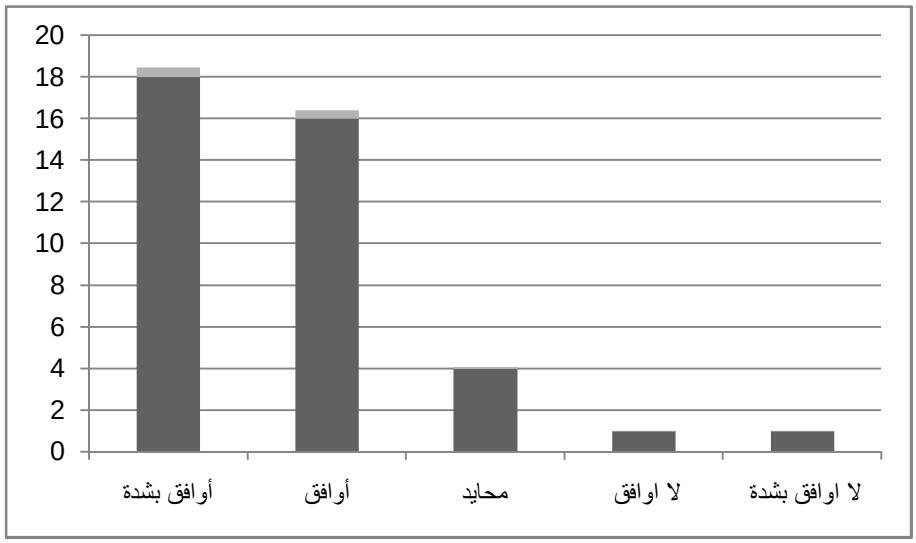

يتضح من الجدول والشكل رقم (9/2/3) ان غالبية اجابات العينة المبحوثة يوافقون بشدة علي أن إدخال إجراءات حديثة لأنظمة الرقابة الداخلية تؤثر إيجاباً علي جودة التقارير المالية بنسبة(45%) ،والموافقون بنسبة (40%) والمحايدون بنسبة (10%) والغير موافقون بنسبة (5%) وتشير هذه الإجابة أن كل افراد العينة المبحوثة يوافقون علي أن إدخال إجراءات حديثة لأنظمة الرقابة الداخلية تؤثر إيجاباً علي جودة التقارير المالية.

4/ يجب أن تكون التقارير المالية صادقة حتي يتم إعتمادها من قبل المستخدمين في إتخاذ القرارات.:

جدول رقم (10/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

النوع	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	22	%55
أوافق	14	%35
محايد	4	%10
لا اوافق	0	%0
لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (10/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

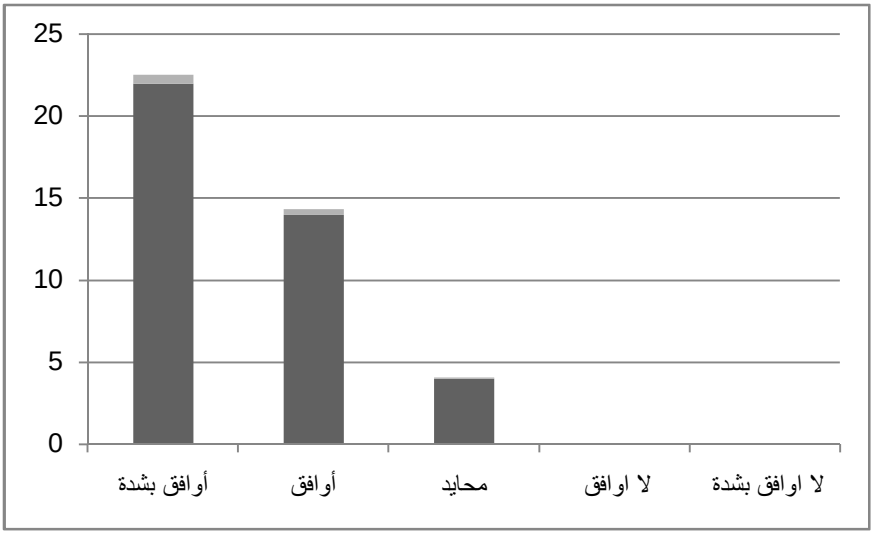

يتضح من الجدول والشكل رقم (10/2/3) ان غالبية اجابات العينة المبحوثة يوافقون بشدة علي أن يجب أن تكون التقارير المالية صادقة حتى يتم اعتمادها من قبل المستخدمين في اتخاذ القرارات بنسبة(55%) ،والموافقون بنسبة (35%) والمحايدون (10%) والغير موافقون بنسبة (0%) وتشير هذه الإجابة ان غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون علي أن يجب أن تكون التقارير المالية صادقة حتى يتم اعتمادها من قبل المستخدمين في إتخاذ القرارات.

5/ توفر الأمانة المهنية للعاملين بالمنشأة وكفائتهم تساعد في تطبيق الإجراءات بصورة سليمة مما يقلل من خطر ضعف أنظمة الرقابة الداخلية :

جدول رقم (11/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

النوع	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	15	%37.5
أوافق	21	%52.5
محايد	4	%10
لا اوافق	0	%0
لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (11/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

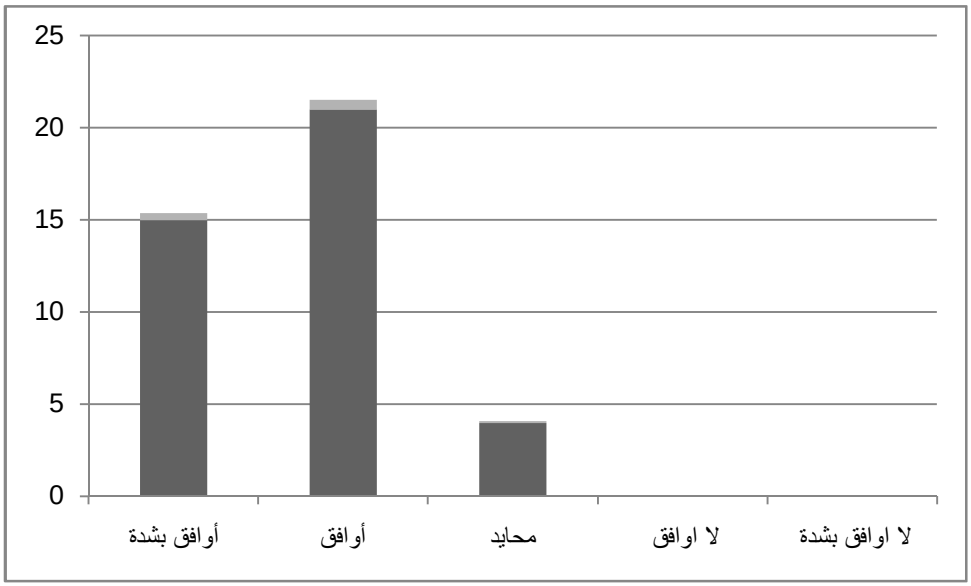

يتضح من الجدول والشكل رقم (11/2/3) أن غالبية إجابات العينة المبحوثة يوافقون علي أن توفر الأمانة المهنية للعاملين بالمنشأة وكفاءتهم تساعد في تطبيق الإجراءات بصورة سليمة مما يقلل من خطر ضعف أنظمة الرقابة الداخلية بنسبة(37.5%) ، والموافقون بشدة بنسبة (52.5%) والمحايدون بنسبة (10%) والغير موافقون بنسبة (0%) وتشير هذه الإجابة أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون علي أن توفر الأمانة المهنية للعاملين بالمنشأة وكفاءتهم تساعد في تطبيق الإجراءات بصورة سليمة مما يقلل من خطر ضعف أنظمة الرقابة الداخلية.

ب/: الفرضية الثانية:

إهتمام المراجع الخارجي بتقويم نظام الرقابة الداخلية له علاقة بنطاق الفحص:

1/ ضرورة تقييم مراجع الحسابات لنظام الرقابة الداخلية لتحديد نطاق الفحص الذي يقوم به:

جدول رقم (12/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

النوع	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	16	%40
أوافق	21	%52.5
محايد	4	%10
لا اوافق	0	%0
لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (12/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

يتضح من الجدول والشكل رقم (12/2/3) أن غالبية إجابات العينة المبحوثة يوافقون علي أن ضرورة تقييم مراجع الحسابات لنظام الرقابة الداخلية لتحديد نطاق الفحص الذي يقوم به بنسبة(40%) ،والموافقون بشدة بنسبة (52.5%)والمحايدون(10%) والغير موافقون بنسبة (0%) وتشير هذه الإجابة أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون علي أن ضرورة تقييم مراجع الحسابات لنظام الرقابة الداخلية لتحديد نطاق الفحص الذي يقوم به .

2/ جودة الرقابة الداخلية بالمنشأة يسهم في تخفيض حجم العينة بواسطة المراجع الخارجي :

جدول رقم (13/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

النوع	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	17	%42.5
أوافق	19	%47.5
محايد	3	%7.5
لا اوافق	1	%2.5
لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع		**%100**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (13/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

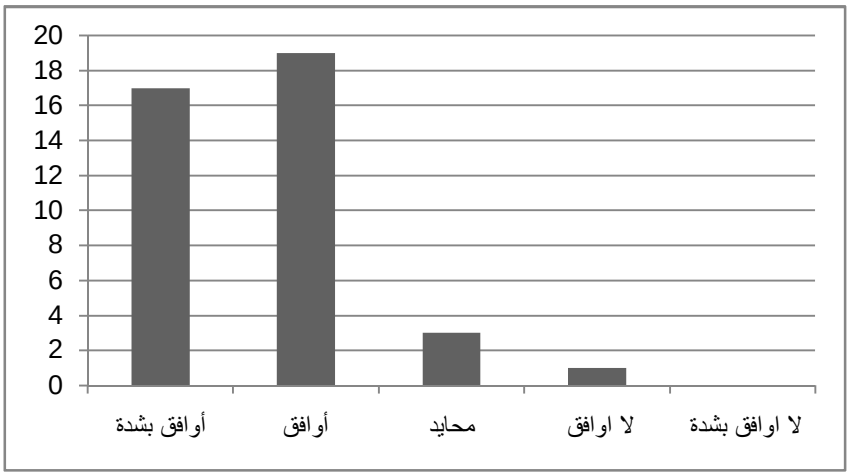

يتضح من الجدول والشكل رقم (13/2/3) نجد أن غالبية إجابات العينة المبحوثة يوافقون علي أن جودة الرقابة الداخلية بالمنشأة يسهم في تخفيض حجم العينة بواسطة المراجع الخارجي بنسبة(47.5%) ،والموافقون بنسبة (42.5%) والمحايدون(7.5%) والغير موافقون بنسبة (2.5%) وتشير هذه الإجابة أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون علي أن جودة الرقابة الداخلية بالمنشأة يسهم في تخفيض حجم العينة بواسطة المراجع الخارجي.

3/ عندما يكون نظام الرقابة الداخلية غير فعال يتعين علي المراجع إجراء اختبارات أساسية إضافية

جدول رقم (14/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

النوع	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	14	%35
أوافق	19	%47.5
محايد	7	%17.5
لا اوافق	0	%0
لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع		**%100**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (14/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

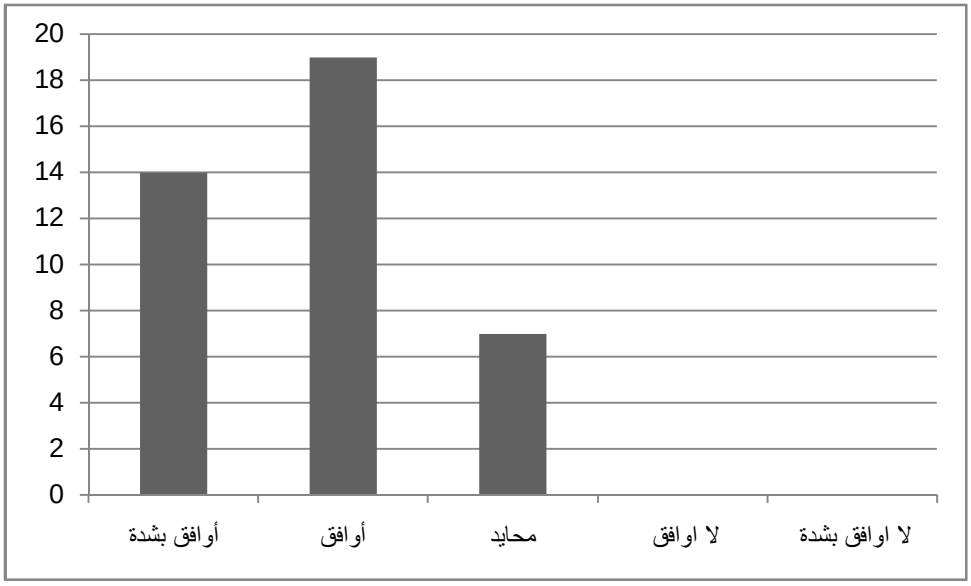

يتضح من الجدول والشكل رقم (14/2/3) أن غالبية إجابات العينة المبحوثة يوافقون علي أن عندما يكون نظام الرقابة الداخلية غير فعال يتعين علي المراجع إجراء إختبارات أساسية إضافية بنسبة(41.25%) ،والموافقون بشدة بنسبة (47.5%) والمحايدون بنسبة (17.5%) والغير موافقون بنسبة (0%) وتشير هذه الإجابة أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون علي أن عندما يكون نظام الرقابة الداخلية غير فعال يتعين علي المراجع إجراء اختبارات أساسية إضافية.

4/ تتوقع الإدارة إمدادها بتقارير صحيحة من المراجع الخارجي حول أعمال المنشأة:

جدول رقم (15/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

النوع	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	17	%42.5
أوافق	17	%42.5
محايد	6	%15
لا اوافق	0	%0
لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع		**%100**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (15/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

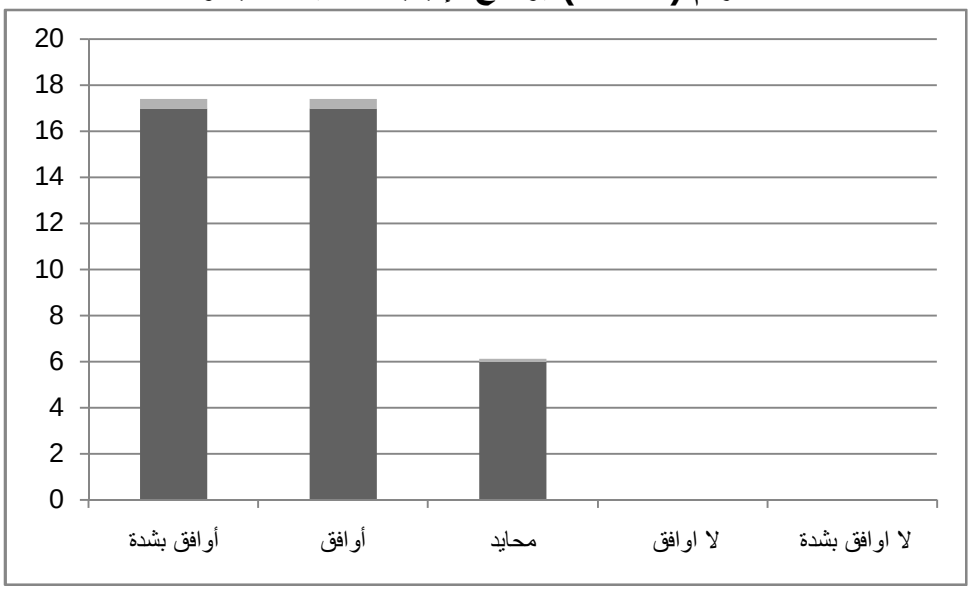

يتضح من الجدول والشكل رقم (15/2/3) أن غالبية إجابات العينة المبحوثة يوافقون بشدة علي أن رفع مستوي التعليم التقني يؤدي لزيادة معدلات البطالة بنسبة(42.5%) ، والموافقون بنسبة (42.5%) والمحايدون (15%) والغير موافقون بنسبة (0%) وتشير هذه الإجابة أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون علي أن تتوقع الإدارة إمدادها بتقارير صحيحة من المراجع الخارجي حول أعمال المنشأة.

5/ يزيد نطاق فحص المراجعة كلما كان نظام الرقابة الداخلية غير جيد بالمنشأة:

جدول رقم (16/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

النوع	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	15	%37.5
أوافق	19	%47.5
محايد	5	%12.5
لا اوافق	1	%2.5
لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع		**%100**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (16/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

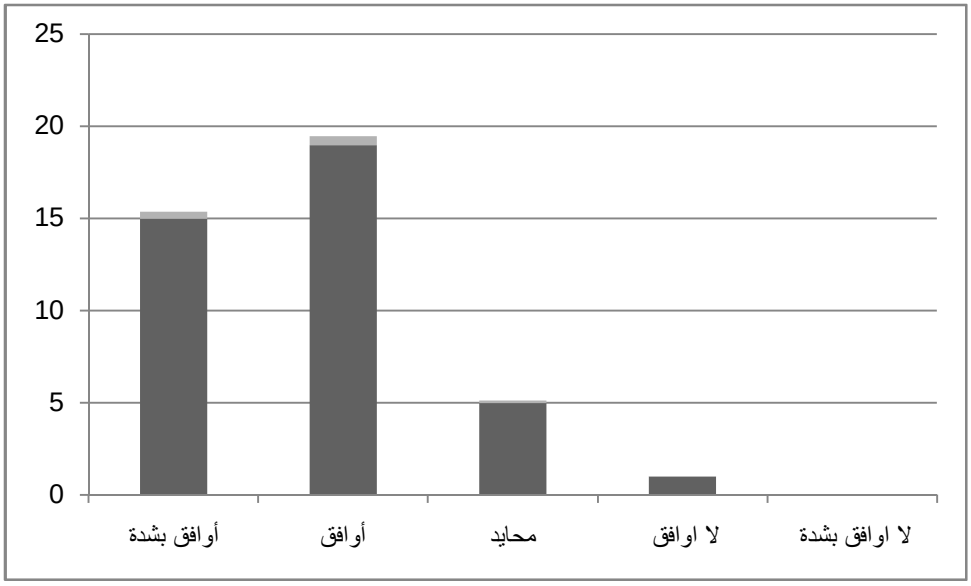

يتضح من الجدول والشكل رقم (16/2/3) أن غالبية إجابات العينة المبحوثة يوافقون علي أن يزيد نطاق فحص المراجعة كلما كان نظام الرقابة الداخلية غير جيد بالمنشأة بنسبة(47.5%) ، والموافقون بشدة بنسبة (15%) والمحايدون(12.5%) والغير موافقون بنسبة (2.5%) وتشير هذه الإجابة آن غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون علي أن يزيد نطاق فحص المراجعة كلما كان نظام الرقابة الداخلية غير جيد بالمنشأة.

ج/ الفرضية الثالثة: الإلتزام بأساليب ولوائح إجراءات نظم الرقابة الداخلية له تأثير علي نظام الرقابة الداخلية.

1/ وجود نظام محاسبي سليم يعتمد علي مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات المحاسبية ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تقئ بإحتياجات المنشأة وتصميم دورات محاسبية يحقق رقابة فعالة:

جدول رقم (17/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

النوع	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	15	%37.5
أوافق	22	%.59
محايد	3	%7.5
لا اوافق	0	%0
لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع		**%100**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (17/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

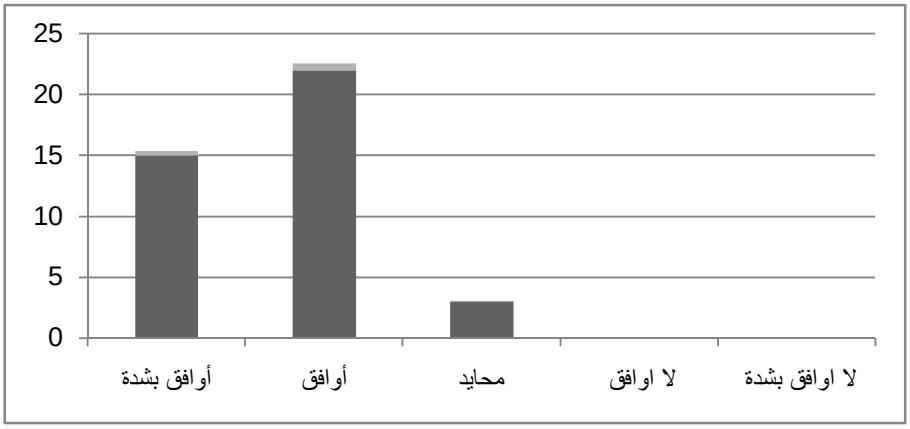

يتضح من الجدول والشكل رقم (17/2/3) أن غالبية إجابات العينة المبحوثة يوافقون بشدة علي أن وجود نظام محاسبي سليم يعتمد علي مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات المحاسبية ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تقئ باحتياجات المنشأة وتصميم دورات محاسبية يحقق رقابة فعالة بنسبة(37.5%) ،والموافقون بنسبة (55%) والمحايدون(7.5%) والغير موافقون (0%) وتشير هذه الإجابة أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون علي أن وجود نظام محاسبي سليم يعتمد علي مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات المحاسبية ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تقئ باحتياجات المنشأة وتصميم دورات محاسبية يحقق رقابة فعالة.

2/ متابعة عناصر الرقابة الداخلية بإنشاء إدارة المراجعة الداخلية بحيث تكون مستقلة بالكامل عن أي وظائف أخري تحقق الإلتزام بنظام الرقابة الداخلية:

جدول رقم (18/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

النوع	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	18	%45
أوافق	20	%50
محايد	2	%5
لا اوافق	0	%0
لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع		**%100**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (18/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

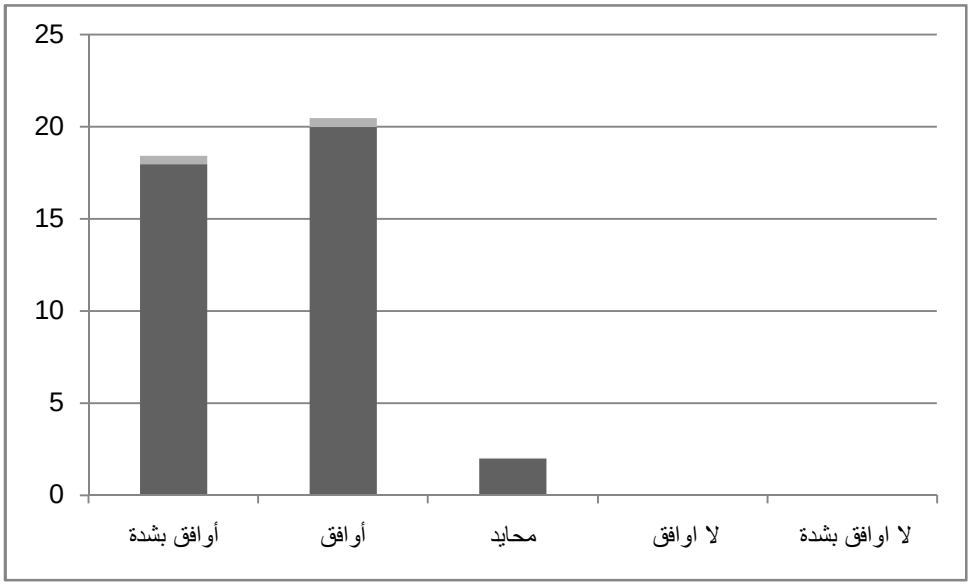

يتضح من الجدول والشكل رقم (18/2/3) أن غالبية إجابات العينة المبحوثة يوافقون علي أن متابعة عناصر الرقابة الداخلية بإنشاء إدارة المراجعة الداخلية بحيث تكون مستقلة بالكامل عن أي وظائف أخري تحقق الالتزام بنظام الرقابة الداخلية بنسبة(50%) ،والموافقون بشدة بنسبة (45%) والمحايدون بنسبة (5%) وتشير هذه الإجابة أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون علي أن متابعة عناصر الرقابة الداخلية بإنشاء إدارة المراجعة الداخلية بحيث تكون مستقلة بالكامل عن أي وظائف أخري تحقق الالتزام بنظام الرقابة الداخلية.

3/ ضرورة وجود هيكل تنظيمي سليم وتحديد السلطات والمسئوليات في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية يودي إلي جودة الملومات المحاسبية:

جدول رقم (19/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

النوع	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	19	%47.5
أوافق	17	%42.5
محايد	4	%10
لا اوافق	0	%0
لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع		**%100**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (19/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

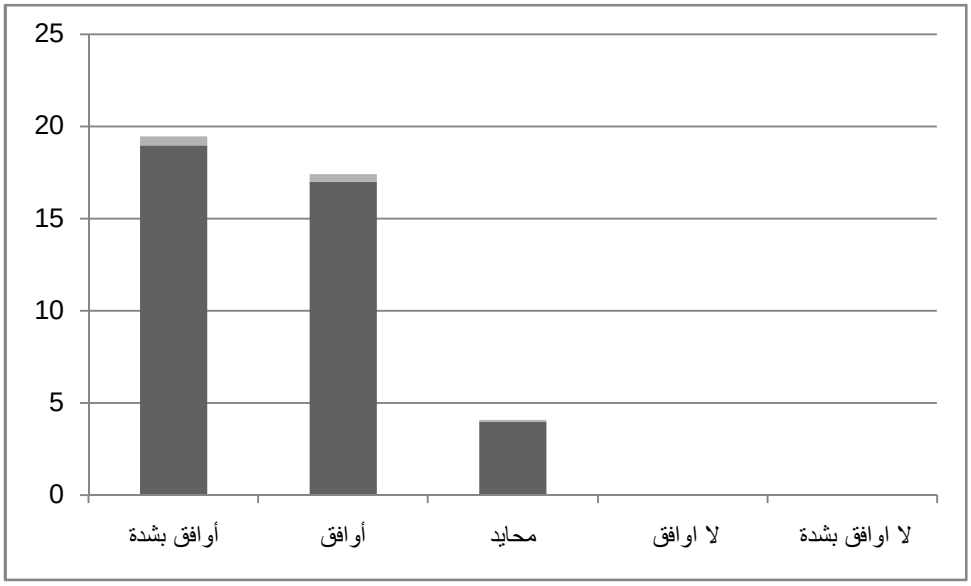

يتضح من الجدول والشكل رقم (19/2/3) ان غالبية اجابات العينة المبحوثة يوافقون بشدة علي أن ضرورة وجود هيكل تنظيمي سليم وتحديد السلطات والمسئوليات في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية يودي إلي جودة الملومات المحاسبية بنسبة(47.5%) ،والموافقون بنسبة (42.5%) المحايدون بنسبة (10%) والغير موافقون بنسبة (0%) وتشير هذه الإجابة أن غالبية افراد العينة المبحوثة يوافقون علي أن ضرورة وجود هيكل تنظيمي سليم وتحديد السلطات والمسئوليات في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية يودي إلي جودة الملومات المحاسبية.

4/ اهتمام الإدارة والإشراف والمتابعة الدورية للعاملين ومدي تطبيقهم لإجراءات يخلق نظام رقابي فعال :

جدول رقم (20/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

النوع	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	17	%42.5
أوافق	21	%52.5
محايد	2	%5
لا اوافق	0	%0
لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع		**%100**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (20/2/3) يوضح الإجابات للعينة المبحوثة

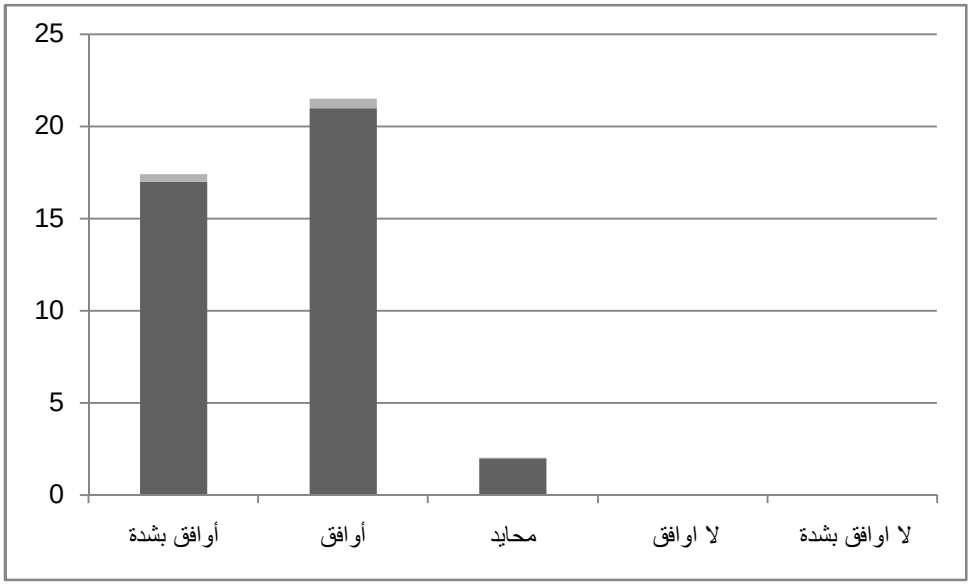

يتضح من الجدول والشكل رقم (20/2/3) أن غالبية إجابات العينة المبحوثة يوافقون بشدة علي أن اهتمام الإدارة والإشراف والمتابعة الدورية للعاملين ومدي تطبيقهم لإجراءات يخلق نظام رقابي فعال بنسبة(42.5%) ،والموافقون بشدة بنسبة (52.5%) والمحايدون بنسبة (5%) والغير موافقون بنسبة (0%) وتشير هذه الإجابة ان غالبية افراد العينة المبحوثة يوافقون علي أن اهتمام الإدارة والإشراف والمتابعة الدورية للعاملين ومدي تطبيقهم لإجراءات يخلق نظام رقابي فعال.

مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

♦♋❖♓■♑♦ 🕮 ♦□♍♓♋● ♌❖♌●□□○♌■♦ ♋■

&

قائمة الدخل للعام 2014/12/31م

الدخل:-	بألف جنيه	بألف جنيه
البيوع المؤجلة	110632	84591
الاستثمارات قصيرة الأجل	63946	50616
اقصاً :-		
حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات	5100	4000
إئداً :-		
إيرادات الخدمات المصرفية	27292	23798
بيع وشراء العملات الأجنبية	95	896
(-) خسارة تقويم عملات أجنبية	(279)	530
الإيرادات الأخرى	3816	1594
مجموع الدخل	200402	158825
المصروفات:-		
المرتبات والأجور	(66355)	(44506)
المصروفات الإدارية	(27261)	(29351)
غرامات بنك السودان	(5)	(9)
أهلاكات العام	(9602)	(8279)
أجمالي المصروفات	133223	82445
صافي الدخل قبل الزكاة والضريبة	67179	75880
الزكاة والضريبة	-	-
صافي الدخل بعد الزكاة والضرائب	67179	75880

مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

♦♋❖♓■♍♦ 🕮 ♦□♏♓♋● ☜♏❖♏●□□○♏■♦ ♌♋■

&

قائمة المركز المالي للعام 2014/12/31م

البيـــان	2014م	2013م
الموجودات:-		
النقد وما في حكمه	673199	420637
الديون المؤجلة	595573	434039
استثمارات قصيرة الأجل	533967	465117
التمويل بضمان الودائع	23	215
النمو المثبت	54089	52168
الموجودات الأخرى:-	715744	433628
الاستثمارات طويلة الأجل	7882	7012
أصول بغرض البيع	7163	-
صافي الموجودات الثابتة	95013	24823
أصول تحت التنفيذ	9574	-
أجمالي الموجودات	269227	1887689
المطلوبات وحقوق أصحاب الحسابات:-		
الاستثمارات المطلقة وحقوق الملكية:-		
المطلوبات:		
الحسابات الجارية	1389612	415693
الودائع	539	503
المطلوبات الأخرى	763795	136812

القروض	11254	16733
أجمالي المطلوبات	2346475	156166
حقوق أصحاب الاستثمار	122362	22183
أجمالي المطلوبات وأصحاب الاستثمار	2468817	1548649
حسابات الاستثمارات المطلقة:-		
حقوق الملكية:-		
رأس المال	130848	130848
الاحتياطي القانوني	37380	29292
حتياطي تقيم الاستثمارات الرأسمالية	516	487
الأرباح المحققة	54646	77913
مجموع حقوق الملكية	223390	238176
أجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمارات	2642227	138689
الاستثمارات المطلقة وحقوق الملكية	219250	193583

مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

♦♋❖♓■♍♦ 🕮 ♦□♏♓♋● 👎♏❖♏●□□○♏■♦ 👌♋■

&

قائمة التغير في حقوق الملكية للعام 2014م

البيان	رأس المال المدفوع	الاحتياطي القانوني	احتياطي تقيم الاستثمارات الرأسمالية	الأرباح المبقاة	ألأجمالي
الرصيد 2013/12/31م	103728	25437	537	22148	151820
صافي تسوية أعوام سابقة	-				
الأرباح المبقاة	4355			4355	15730
فروقات تقييم استثمارات رأسمالية			(50)		(50)
صافي الدخل				75880	75880
الزيادة في رأس المال	27120				27120
الرصيد في 2013/12/31	130845	29792	487	77913	239040
صافي تسوية أعوام سابقة				82858	82858
فروقات تقيم استثمارات رأسمالية			29		29
الأرباح المبقاة				7583	
صافي الدخل				67179	67179
زيادة رأس المال				-	-
الرصيد 2014/12/31	**130546**		**516**	**54646**	**223930**

قائمة الدخل للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31م

بالاف الجنيهات

البيـــــان	رقم الإيضاح	2015م	2014م
الدخل :-			
ذمم البيوع المؤجلة	(22)	144,244	110,632
الإستثمارات قصيرة الأجل	(23)	88,844	63,946
ناقصاً :-			
عائد حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة		(5,500)	(5,100)
زائداً :-			
إيرادات الخدمات المصرفية	(24)	33,122	27,292
عائد بيع وشراء العملات الأجنبية		(218)	95
مكاسب / خساره تقييم عملات أجنبية		(5,013)	(279)
الإيرادات الأخري	(25)	2,599	3,816
إجمالي الدخل		**258,078**	**200,402**
المصروفات :-			
المرتبات والأجور	(26)	(91,544)	(66,355)
المصروفات الإدارية والعمومية	(27)	(94,203)	(57,261)
غرامات بنك السودان		(10)	(5)
إهلاكات العام		(12,186)	(9,602)
إجمالي المصروفات		**(197,943)**	**(133,223)**
صافي الدخل قبل الزكاة والضرائب		**60,135**	**67,179**
الزكاة والضرائب	(28)	-	-
صافي الدخل بعد الزكاة والضرائب		**60,135**	**67,179**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من الرقم (1) الي الرقم (31) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية

الزين عمر الحادو
المدير العام

الفكي محمد جبب الله
عضو مجلس الإدارة

د/ أحمد مجذوب احمد علي
رئيس مجلس الإدارة

الخرطوم - ميدان الأمم المتحدة - ص . ب : ١١٧٧٥ - تلفون : ٧٧٥١٥٧ - ٧٧٥١٥٨ - فاكس : ٧٨٦٩٣١
Khartoum - Umam Motahida Square - P.O Box: 11775 - Tel: 775157 - 775158 - Fax: 786931
www.ssdbbank.com e-mail: info@ssdbbank.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية
SAVINGS & SOCIAL DEVELOPMENT BANK
عضو صندوق ضمان الودائع المصرفية - الأول في التمويل الأصغر

المركز الرئيسي
Head Office

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 2015/12/31م

بالاف الجنيهات

البيـــــان	رقم الإيضاح	2015م	2014م
التدفقات النقدية من العمليات :-			
صافي الدخل		60,135	67,179
تسوية صافي الدخل مع صافي الزيادة في النقد الناتج من العمليات :-			
إستهلاك الموجودات الثابتة		12,186	9,602
مخصص الديون المشكوك فيها		32,138	10,805
عائد أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة		5,500	5,100
مكاسب بيع موجودات ثابتة		(38)	(1,568)
شراء موجودات ثابتة		(30,024)	(29,944)
تسوية سنوات سابقة	(29)	(21,221)	(82,858)
صافي التدفقات النقدية من العمليات		**58,676**	**(21,684)**
التدفقات النقدية من الإستثمار :-			
بيع موجودات ثابتة		124	**1,769**
الزيادة أو النقص في إستثمارات طويلة الأجل		338	(870)
الزيادة في اصولة مقتناه بغرض البيع		(274)	(7,163)
النقص في أصول تحت التنفيذ		9,574	(9,574)
الزيادة في إستثمارات قصيرة الأجل		(333469)	(68,850)
النقص في التمويل بضمان الودائع الوقفية		-	192
صافي الزيادة في ذمم البيوع		(166,948)	(172,338)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الإستثمار		**(490,655)**	**(256,834)**
التدفقات النقدية من التمويل :-			
الزيادة في حسابات الإستثمارات المطلقة		94,429	50,179
النقص أو الزيادة في الودائع الوقفية		(45)	30
الزيادة في الحسابات الجارية والإدخارية		289,409	473,919
النقص في الذمم الدائنة الأخري		(1,851)	(31,445)
الزيادة أوالنقص في المطلوبات الأخري		(693,307)	321,883
الزيادة في القروض		324	522
الزيادة في الذمم المدينة الأخري		(12,559)	(1,921)
النقص أ و الزيادة في الموجودات الأخري		712,584	(282,116)
الزيادة في رأس المال		10,000	-
إحتياطي تقييم إستثمارات رأسمالية		18	29
صافي التدفقات النقدية من التمويل		**399,002**	**531,080**
الزيادة في النقد وما في حكمه		(32,977)	252,562
النقد وما في حكمه في بداية السنة		673,199	420,637
النقد وما في حكمه في نهاية السنة		**640,222**	**673,199**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من الرقم (1) الى الرقم (31) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية .

الزين عمر الحالو	الفكي محمد جبب الله	ع/الله / احمد مجذوب احمد علي
المدير العـام	عضو مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة

الخرطوم - ميدان الأمم المتحدة - ص . ب : ١١٧٧٥ - تلفون : ٧٧٥١٥٧ - ٧٧٥١٥٨ فاكس : ٧٨٦٩٣١
Khartoum - Umam Motahida Square - P.O Box: 11775 - Tel: 775157 - 775158 - Fax: 786931
www.ssdbbank.com e-mail: info@ssdbbank.com

شهادة هيئة الرقابة الشرعية عن أداء المصرف للعام 2014م

بسم الله والصلاة علي اشرف المرسلين سيدنا محمدا وعلي آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

تقع مسئولية الالتزام بتطبيق إحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في جميع معاملات المصرف علي الإدارة التنفيذية، وتنحصر مسئولية هيئة الرقابة الشرعية في الرقابة و التطبيق الشرعي والإجابة علي الاستفسارات التي رد عليها واصدر الفتاوى والتوجيهات والتوصيات التي توصل للعمل المصرفي، ولتحقق ذلك قامت الهيئة بالاتي:-

1. الطواف وزيارة عدد سبعة فروع للمصرف بغرض التفتيش الشرعي والمراجعة الميدانية.
2. مراجعة ومراقبة التكيف الشرعي لبعض العقود.
3. مراجعة الهيئة تطبيق صيغة المرابحة وأوضحت شروط تطبيق المرابحات ما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وقامت بنشر ذلك لكل الفروع.
4. ترى الهيئة أن الإدارة التنفيذية للمصرف ألتزمت بكل التوصيات والفتاوى الصادرة من هيئة ترقية الشرعية.

وعليه تشهد الهيئة بكل المكاسب التي تحققت للمصرف خلال العام 2014م هي مكاسب شرعية، تحققت من معاملات شرعية، وأن المصرف ملتزم في جميع معاملاته وعدالة القوائم المالية والمصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية.

ونشكر هيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية للمصرف علي حسن تعاونه وتسهيل مهمة الهيئة والتحقيق الشرعي للمعاملات المالية والمصرفية.

السيد/ المدير العام لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

التقرير (1):

الموضوع: تقارير المراجعة للقوائم المالية للمصرف للعام المالي 2014م

إيفاءاً لنص المادة (6-2-و) من قانون ديوان المراجعة القومي لسنة 2007م يسرني أن أرفق لسيادتكم نسخة من تقارير المراجعة للقوائم المالية للمصرف للعام المالي المذكور أعلاه والتي تحتوى علي الآتي:-

1/ التطوير المهني.

2/ القوائم المالية:-

أ- قائمة المركز المالي.

ب- قائمة الدخل.

ج-قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

د- قائمة القطاعات النقدية.

بالإضافة للإيضاحات التي تعتبر جزاءاً لا يتجزءا من القوائم المالية.

3/التقرير الإداري.

وتفضلوا قبول وافر الشكر،،،

محمد الحافظ نصر محمد نصر

نائب المراجع العام

التقرير (2):

تقرير المراجع

للسادة/ مساهمي مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المرفقة للمصرف والتي تحتوى علي قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2012م، وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفق النقدي في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسئولية الإدارة من القوائم المالية: -

للإدارة مسئولية عن الإصدار والعرض العادل للقوائم المالية بما يتفق مع معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ونظام رقابة داخلية ملائم وفق ما تحدده الإدارة والغرض من إعداد قوائم مالية خالية من التعريفات الجوهرية سواء بالغش أو الخطأ.

مسئولية المر اجعة:

أن مسئوليتنا هي لإبداء الرأي لهذه القوائم في ضوء مراجعتنا لها، لقد تمت مراجعتنا وفق المعايير الدولية للمراجعة تتطلب تلك المعايير أن تتقيد بمتطلبات السلوك المهني وأن تقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للحصول علي تأكيدات معقولة ما إذا كانت القوائم المالية خالية من أي تحريفات جوهرية.

تتضمن عملية المراجعة القيام بإجراءات للحصول علي أدلة أثبات بشأن المبالغ والافصاحات في القوائم المالية وتعتمد الأدلة المختارة علي تقدير المراجع وتتضمن تقيم مخاطر التحريفات الجوهرية للقوائم المالية سواء بالغش أو الخطأ.

المراجع العام

التقرير (3):

تقرير المراجع العام

للسادة مساهمي مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المرفقة للمصرف والتي تحتوى علي قائمة المركز المالي للعام 2012/12/31م وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي وفي تلك المشاريع وما يختص بالسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسئولية الإدارة في القوائم المالية: -

الإدارة مسئولة عن الامساك والعرض العادل للقوائم المالية بما يتفق مع معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة المؤسسات المالية الإسلامية وفق نظام رقابة داخلية ملائم وفق ما تحدده الإدارة لغرض إعداد القوائم المالية خالية من التحريف الجوهري سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.

مسئولية المراجع: -

أن مسئولية أبداء الرؤى في القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، لقد تمت مراجعتها وفق معايير المراجعة الدولية تتطلب تلك المراجعة أن تنفذ بمتطلبات السلوك المهني وأن تقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للحصول علي تأكيدات معقولة.

أن القوائم المالية خالية من أي تحريفات جوهرية وتتضمن عملية المراجعة القيام بإجراءات للحصول علي أدلة مراجعة بشأن المبالغ والإفصاحات في القوائم التي تعتمد علي الاختبارات المختارة علي تقدير المراجع وتتضمن تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية للقوائم المالية سواء بسبب الغش أو الخطأ.

المراجع العام

التقرير (4):

تقرير المراجع

للسادة مساهمي مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

عند تقيم المخاطر بأخذ الرأي في الاعتبار أن الرقابة الداخلية الملائمة للإعداد والعرض العادل للقوائم المالية للمصرف وا ٍجراءات المراجعة المناسبة تتضمن عملية المراجعة أيضاً تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة وملائمة للتقديرات المحاسبية التي أعدت بواسطة الإدارة بالإضافة للعرض الكلي للبيانات المالية.

أننا نعتقد أن أدلة المراجعة التي تحصلنا عليها كافية وأساساً لإبداء رأينا.

الرأي:-

في رأينا أن القوائم المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للمصرف للعام 2012/12/31م وأداءه المالي والتدفقات النقدية المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير المحاسبية من هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات الإسلامية ومتفقة مع القوانين واللوائح.

المراجع العام

الخاتمة

اولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولاً :النتائج:-

1. وجود نظام رقابة داخلية جيد بالمنشأة يؤثر إيجاباً علي جودة التقارير المالية.

2. تقييم نظام الرقابة الداخلية من قبل المراجع الخارجي يمكنه من تحديد نطاق الفحص الذي يقوم به.

3. متابعة عناصر الرقابة الداخلية بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية مما يخلق نظام رقابي فعال.

4. اهتمام الإدارة والإشراف الدوري للعاملين ومعرفة مدي تطبيقهم للإجراءات يخلق نظام رقابي فعال.

5. إدخال إجراءات حديثة لنظام الرقابة الداخلية تؤثر إيجاباً علي جودة التقارير المالية.

ثانياً : التوصيات:-

1) زيادة فرص التدريب لأفراد العينة المبحوثة حيث أن عدد دوراتهم أقل من 3 دورات مما يؤكد عدم تدريبهم بصورة كافية.

2) تدريب العاملين علي الأساليب الحديثة لقطاع الرقابة الداخلية .

3) التحسين المستمر والفصل بين المسئوليات والسلطات

المقترحات:

من خلال الدراسة والبحث والاستبيان والتقصي والمراجعة توصلنا إلي المقترحات الآتية:-

1. التأمين علي دور الرقابة الشرعية في ضبط الأداء المالي في المصارف الإسلامية.
2. وضع نظم للرقابة السليمة في شركات التأمين.
3. أن الرقابة الداخلية تقلل مخاطر المراجعة.

الملاحق

المراجع والمصادر

1. عبد الفتاح الصحن، مبادئ المراجعة وأسسه، الإسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعية، 1993م.
2. حامد طلبة محمد أبو هيبة، أصول المراجعة، الأردن، عمان.
3. مهيب السباعي ووهيب عمرو، علم تدقيق الحسابات، عمان ، دار الصفا للنشر، 1991م.
4. منصور حامد، أساسيات المراجعة، القاهرة، 1993م.
5. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، عمان، دار وائل ، 2000م.
6. عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2001م.
7. يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، عمان، دار نوسة العوزان، 2000م.
8. عبد المنعم محمود، المراجعة أصولها العلمية، القاهرة دار النهضة العربية، 1985م.
9. الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق وقواعد وأخلاقيات المهنة، الجزء الثاني، 2008م، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين والمراجعين القانونيين، عمان.
10. أحمد حامد حجاج، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1409هـ- 1989م.
11. د. ثناء علي القباني، الرقابة المحاسبية الداخلية في النظام اليدوي والالكتروني، الدار الجامعية، 2003م.

12. د. السيد عبد المقصود دبيان، تصميم النظام المحاسبي في المنشآت المالية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر 1978م.
13. أحمد رجب عبد المتعال، المحاسبة والأدوات التحليلية، مؤسسة الجامعة للنشر.
14. محمد حسن عبد الغفار ، رسالة ماجستير غير منشورة، المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار، 2004م.
15. صالح محمد السيد ، الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004م.
16. عباس مهدي السيداري، نظرية المحاسبة، الكويت، ذات السلال للنشر، 1991م.
17. محمد صلاح الدين، دراسة تحليلية للإفصاح المحاسبي، القاهرة، المجلد 25، 1992م.
18. محمد أحمد عظمة، المحاسبة المالية، ذات السلاسل للنشر 1986م.
19. نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسبة ، المكتبة الوطنية، 1999م.
20. د. الهادي آدم محمد، نظرية المحاسبة مطابع السودان للعملة، 2009م.
21. عبد الرحمن عبد الله، التغير الإداري في السياسات المحاسبية الآثار والدوافع والمعالجة، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه، غير منشورة، 2012م.
22. نعيم حسني دهني، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، عمان، معهد الدراسات المصرفية،1995م.
23. شحاته السيد شحاته، المحاسبة لغير الماليين، عمان، دار وائل للنشر، 2004م.
24. محمد مصطفي، مشاكل الإفصاح والقياس والتحليل عمان، دار حنين للنشر والتوزيع، 2000م.

25.ماجد إسماعيل أبو حمام، آثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة 2009م.

26. إسلام شعبان، أثر تطبيق حوكمة الشركات علي الإفصاح المحاسبي، رسالة ماجستير، جامعة قضاة السويس كلية التجارة، 2008م.

27.ألهام محمد أحمد علي المحلول، تقيم تأثير الاختلافات في هياكل مكتبية الشركات علي جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م.

28.هشام فاروق، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الثاني.

29لطيف زيود، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار، مجلة جامعة تشرين المجلد 29، العدد الأول.

30.أحمد سعيد قطب، المجلة العلمية، مجلة التجارة، دراسة تحليلية مقارنة بين البيئة المصر ية والسعودية، 2000م.

31.مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، المجلد 46، يوليو 2009م.

32.سامح محمد رضا رياض أحمد، دور لجان المراجعة في تحقيق المستحقات الاختيارية، جامعة حلوان، 2010م.

33.الرفاعي إبراهيم مبارك، جودة المراجعة الداخلية ودورها في حوكمة الشركات، مجلة التجارة ، 2009م.